الأمم المتحدة

A/78/536

الجمعية العامة

Distr.: General
18 October 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 134 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

التخطيط للاستثمارات الرأسمالية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عن التخطيط للاستثمارات الرأسمالية عملا بقرار الجمعية العامة 245/76 الذي أيدت فيه الجمعية العامة عدة توصيات قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/7).

وقد طلبت الجمعية العامة معلومات شاملة ومفصلة عن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك النفقات الرأسمالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطة للاستثمارات الرأسمالية، والاستثمارات لدعم طرائق العمل الجديدة، وعمليات التحديث والتحسين للنظم المعيارية لمراقبة الدخول لتحقيق الأمن المادي، وخطة عمل شاملة للتعامل مع الأمن السيبراني، والمشاريع الجارية والمقررة لتحسين تسهيلات الوصول إلى أماكن العمل، والاستثمارات في مرافق المؤتمرات للتعامل مع التغييرات التي أدخلت نتيجةً لأثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

واستنادا إلى جوانب من التقرير السابق للأمين العام عن التخطيط للاستثمارات الرأسمالية (A/77/519)، يتضمن الفرع الثالث من هذا التقرير نتائجَ خمسة تقييمات مفصلة أجريت منذ صدور التقرير السابق تغطي ما يلي: (أ) نظم عقد المؤتمرات في المقر؛ (ب) والاحتياجات المتصلة بالسلامة والأمن في المقر وفي المكاتب الموجودة خارج المقر وفي اللجان الإقليمية؛ (ج) وتجديد المباني والمرافق في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك القاعة المخصصة للمحاضرات،

031123 311023 23-20232 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في مجمّع ســـانتياغو؛ (د) وتجديد مجمّع أديس أبابا التابع للجنة الاقتصـــادية لأفريقيا؛ (هـ) وتجديد دار الأمم المتحدة في القدس. والهدف من تلك التقييمات هو توفير، لأغراض إعلامية محضـــة، تقدير أولي للاستثمارات الرأسمالية اللازمة على مدى فترة تغطي عدة سنوات، وذِكر بعض العوامل التي قد تؤثر على اختيار النطاق وتوقيت التنفيذ.

ويتضمن الفرع الرابع موجزا للتوقعات المتصلة بالنفقات السنوية التي تأخذ في الحسبان مشاريع التشييد الحالية والمشاريع الاستثمارية المدرَجة في هذا التقرير، لإطلاع الجمعية العامة على النهج المحتمل اتباعه لتوفير تمويل مستقر في إطار الباب 33 بمستويات مماثلة لمستويات الإنفاق الحالية على مشاريع التشييد، كما يتضمن طلب توجيه من الجمعية بشأن تقديم الاحتياجات المستقبلية من الموارد المتعلقة بتلك المشاريع الاستثمارية.

ويُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بالتقرير.

أولا - مقدمة

1 - أيدت الجمعية العامة، في قرارها 245/76، عدة توصيات للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تطلب معلومات شاملة عن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك النفقات الرأسمالية والاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية احتياجات طرائق العمل الجديدة، وخطة للاستثمارات الرأسمالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخطة عمل شاملة تتعلق بالأمن السيبراني. وأيدت الجمعية العامة أيضا توصيات اللجنة الاستشارية التي تطلب معلومات موحدة عن عمليات التحديث والتحسين المتصلة بالنظام المعياري لمراقبة الدخول لتحقيق الأمن المادي، والاستثمارات المتصلة بمرافق المؤتمرات، والمشاريع الجارية والمقررة لتحسين تسهيلات الوصول إلى أماكن العمل.

2 - ويستند هذا التقرير إلى التقرير السابق للأمين العام عن التخطيط للاستثمارات الرأسمالية (A/77/519)، بإجراء تقييمات مفصّلة تغطي خمسة مجالات محددة من مجالات الاستثمار. وهي تتعلق بما يلي: (أ) نظم عقد المؤتمرات في المقر؛ (ب) والاحتياجات المتصلة بالسلامة والأمن في المقر؛ وفي المكاتب الموجودة خارج المقر وفي اللجان الإقليمية؛ (ج) وتجديد المباني والمرافق في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك القاعة المخصصة للمحاضرات، في مجمّع سانتياغو؛ (د) وتجديد مجمّع أديس أبابا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ (هـ) وتجديد دار الأمم المتحدة في القدس.

ثانيا - منهجية تقييم الاحتياجات اللازمة للاستثمارات الرأسمالية

3 - بناءً على طلب الجمعية العامة في عام 2009، استُهلت عملية "استعراض استراتيجي للمرافق" بهدف تقييم الاحتياجات الاستثمارية اللازمة للمباني والمرافق على نطاق المكاتب الثابتة للأمانة العامة. ومن خلال التقارير A/65/351 و A/68/733 و A/69/760 و A/70/697 و A/72/393، أبلغت الجمعية بالتقييمات التي أجريت خلال الفترة 2010-2017.

4 - وفي أعقاب الاستعراضات الاستراتيجية للمرافق، طلبت الجمعية العامة أن تُقدِّم التقارير المتعلقة بالنفقات ومقترحات الاستثمار معلومات شاملة وموحدة وشفافة عن كل عنصر، وأن تربط بين المشاريع الجارية وخطط الاستثمار في المستقبل، مع ما يتصل بذلك من معلومات عن النفقات والميزانية، إلى جانب تبرير يبيّن المكاسب والفوائد المتوقع تحقيقها من حيث الكفاءة، وذلك حتى يتسنى للجمعية إجراء مداولاتها بفعالية.

5 - وتلبيةً لطلبات الجمعية العامة، استهلت الأمانة العامة برنامجَ عمل في عام 2022 لتحديد وتقييم متطلبات الاستثمار الرأسمالي بشكل منهجي على صعيد الأمانة العامة ككل مع نطاق متكامل وإطار زمني على الأمدين المتوسط إلى الطويل. وقد اقتصر النطاق الأولي على مقر الأمم المتحدة، والمكاتب الموجودة خارج المقر، وأربع لجان إقليمية، مع التركيز على أربعة مجالات لديها إمكانات عالية بالنسبة للاستثمارات الرأسمالية، أي المباني والمرافق، والسلامة والأمن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعقد المؤتمرات. وبالإضافة إلى استعراض تلك المجالات الأربعة، أخذ التقييم في الاعتبار أيضا متطلبات التنفيذ المشتركة المستمدة من الولايات التي أوكلتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالاستدامة، وتسهيلات الوصول، واستمرارية تصريف الأعمال، والرفاه، والرعاية الصحية، وتوحيد المعايير.

6 - وكان للتقييم ثلاثة أهداف كما يلي: (أ) إنجاز التحديد الأولي للاحتياجات من الاستثمارات في جميع مواقع المقار الثمانية باتباع نطاق كلي والأخذ برؤية طويلة الأمد، استنادا إلى الدروس المستفادة من الاستعراض الاستراتيجي للمرافق؛ (ب) ووضع نهج دوري ومتسق للتحديد المنهجي للاحتياجات من الاستثمارات الرأسمالية بطريقة كلية على نطاق الأمانة العامة ككل، يكمّل عمليات الميزانية الحالية من أجل تيسير التمويل الذي يمكن التنبؤ به لهذه الاستثمارات مع مراعاة التدفقات النقدية ودورات الميزانية؛ (ج) ووضع برنامج عمل متكرر لإعداد تقارير دورية تقدَّم إلى الجمعية العامة عن الاستثمارات الرأسمالية، استنادا إلى الدروس المستفادة وخطوط الأساس التي يتم استخلاصها أثناء العملية الحالية.

7 - وقد استُرشد إلى حد كبير في وضع النهج المتسق المتَّبع لتحديد الاحتياجات بالدروس المستخلصة من الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، ولا سيما الفرع باء من تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/68/733)، بشأن الأهداف الرئيسية للبرنامج العالمي لصيانة المباني، في ضوء أنماط الإنفاق السابقة على مستوى مختلف المجالات لتوجيه عملية وضع هذا النهج.

8 - وكما هو مبين في التقرير عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/70/697)، الذي أوقف العمل بنهج "تشغيل الأصول حتى تتعطل" إزاء الاستثمارات باعتباره محفوفا بالمخاطر بطبيعته وأكثر تكلفة، أطلق الأمين العام برنامجَ العمل للتخطيط للاستثمارات الرأسمالية في عام 2022 من أجل ما يلي: (أ) تحويل الاستثمارات الرأسمالية إلى نموذج تخطيط متكامل وعالمي وطويل الأجل؛ (ب) وتعزيز التوحيد حيثما كان ذلك ممكنا، لتحديد الأولويات بناءً على مستويات المخاطر والاهتلاك في مختلف المواقع والمجالات؛ (ج) واستخدام نطاق كلي وخطط متكاملة لوضع تقديرات موثوقة للموارد تأخذ في الحسبان جداول تنفيذ ممكنة عمليًّا.

9 - وفي التقرير عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/68/733)، أكد الأمين العام أهدافَ سياسة الاستثمارات الرأسمالية، التي ظلت على حالها وهي: التقيّد بمعايير الصحة والسلامة؛ والامتثال للقوانين المحلية، بما في ذلك فيما يتعلق بالتصاميم المعمارية والحد من المخاطر والتأهب للكوارث؛ واستعادة قيمة الأصول والمباني والحفاظ عليها؛ وتحديث القدرات النُّظمية من أجل كفالة القدرة على الصمود واستمرارية تصريف الأعمال؛ وتحسين كفاءة استخدام الحيز المكاني، بما في ذلك من خلال التخطيط للاستخدام المرن للحيز؛ وتحسين تسهيلات الوصول؛ وتعميم الاستدامة على مستوى جميع العمليات، بما في ذلك فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة وخفض مستويات الاستهلاك والنفايات.

10 - وقد أُعيد فحص تقديرات التكاليف التي تم تحديدها خلال عملية التخطيط للاستثمارات الرأسمالية لعام 2022 اللازمة للمشاريع الاستثمارية الرئيسية المذكورة في هذا التقرير بإجراء عمليات تحقق وبالمقارنة مع أنماط الإنفاق في مختلف المجالات المتكبَّدة في إطار المشاريع الاستثمارية السابقة والجارية، مع تعديل النفقات باستخدام فهارس الأسعار الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى أفضل الممارسات المتبعة في القطاع لإعداد ميزانيات المشاريع الاستثمارية الضخمة والتحكم فيها وفقا لجدول تنفيذ متعدد السنوات، أجريت بحوث بشأن عاملَين متصلين بتصاعد التكاليف واحتياطي الطوارئ، أشارت مبدئيا إلى ما يلي: (أ) مؤشر بشأن تصاعد التكاليف بنسبة 9,1 في المائة لتغطية معدلات التضخم والزيادات الإضافية المحتملة في الأسعار؛ (ب) واحتياطي للطوارئ بنسبة 5 في المائة لتغطية المصروفات غير المتوقعة.

11 - وبغية وضع معايير مرجعية تتيح تحديد المؤشر المستخدَم لتقدير نسب تصاعد التكاليف واحتياطي الطوارئ للتخفيف من احتمال أن تكون تقديرات التكاليف دون المطلوب، استُخدمت المصادر المرجعية الخمسة التالية: قاعدة البيانات المتعلقة بآفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي[1]؛ والدليل بشأن وضع مؤشرات الأسعار المشترك بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي[2]؛ والموقع الشبكي "اقتصادات التداول" (Trading Economics)[3]، الذي تستخدمه بشكل مكثف الشركاتُ الدولية التي تنفذ مشاريع تشييد كبيرة الحجم؛ وإطار الاستثمار في البنية التحتية الذي وضعه البنك الدولي[4]؛ ومنهجية تمويل المشاريع التي وضعتها الإدارة الفيدرالية في الولايات المتحدة المعنية بالطرق السريعة[5]، حيث يُطبَّق مؤشر بنسبة 16 في المائة على التقديرات السنوية لتنفيذ المشاريع من أجل تغطية الاحتياجات اللازمة لتصاعد التكاليف واحتياطي الطوارئ معًا. ويمكن استكشاف الفرص المتاحة لزيادة توسيع قاعدة البحث في المستقبل، قبل أن تشكل تلك المصادرُ أساسا لاتخاذ الجمعية العامة قراراتها.

ثالثا - المشاريع الاستثمارية بناء على تقييمات عام 2023

ألف - تحديث نظم عقد المؤتمرات في مقر الأمم المتحدة

12 - كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect. 33))، اقتضت الحالات الأخيرة المتصلة بالأعطال والأعطاب التي شهدتها عمليات عقد المؤتمرات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك إجراءَ تقييم عاجل لحالة النظم التي تدعم تلك العملية وللأسباب الكامنة الأخرى.

13 - وفي أوائل عام 2023، أجري استعراض عاجل لفهم المشاكل التي تحتاج للمعالجة بشكل أفضل. وتجدر الإشارة إلى أن تقييم الاستثمارات الرأسمالية لعام 2022 قد ذكر عقد المؤتمرات، على الصعيد العالمي، باعتباره أحد المجالات موضع الاهتمام. وكانت النتائج الرئيسية للتقييم الذي أُجري في عام 2023 كما يلي:

(أ) سيبلغ متوسط عمر المعدات والنظم 14 عاما بحلول عام 2025، وهو في معظم الحالات ضعف المعيار القطاعي البالغ 7 سنوات في قطاع عمليات عقد المؤتمرات والبث؛

(ب) أصبحت الأجهزة والنظم الحيوية غير مؤهلة للحصول على دعم البائعين منذ عام 2020؛

(1) https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/October.

(2) ILO, IMF, European Union, OECD, United Nations and World Bank, *Consumer Price Index Manual: Concepts and Methods* (Washington, D.C., 2020).

(3) https://tradingeconomics.com/.

(4) World Bank, *Infrastructure Governance: Assessment Framework December 2020* (Washington, D.C., 2021).

(5) www.fhwa.dot.gov/majorprojects/financial_plans/contingency_fund.cfm.

(ج) لوحظت محدودية القدرات على إجراء التشخيص الآلي، والمزامنة المدمَجة، وضوابط الرصد الفعالة لدعم هذه العملية.

14 - ومن حيث النطاق والحجم، أكد التقييم أن عملية التحديث يجب أن تشمل جميع المعدات والنظم في جميع غرف الاجتماعات البالغ عددها 18 غرفة وغرف المعدات الهندسية الرئيسية البالغ عددها 6 غرف التي تدعم العملية برمتها في مبنى المؤتمرات. وتشمل غرف الاجتماعات البالغ عددها 18 غرفة غرفَ الاجتماعات المرقّمة البالغ عددها 12 غرفة (من CR-1 إلى CR-12)، وخمس قاعات (قاعة الجمعية العامة، وقاعة مجلس الوصاية، وقاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقاعة مجلس الأمن، وغرفة المشاورات التابعة لمجلس الأمن)، وغرفة المؤتمرات الصحفية. أما غرف المعدات الهندسية الرئيسية الست التي تدعم عملية عقد المؤتمرات برمتها فهي غرفة التحكم الرئيسية، وغرفة معدات البث المتكاملة، وغرفة عمليات شبكة الفيديو، وغرفة مراقبة المؤتمرات، واستوديو البث الخاص بالمؤتمرات، وغرفة العمليات الإعلامية. ولا تندرج غرف الاجتماعات من A إلى D وغرف الاجتماعات الأخرى الأصغر حجما ضمن نطاق خطة التحديث هذه بسبب عدم وجود نظم مماثلة في تلك الغرف في الوقت الراهن، إلا أنه لا يُستبعد إدراجها في الخطة في المستقبل.

15 - وقد حدد مشروع التحديث الشامل للبنية التحتية لعقد المؤتمرات وللمعدات المستخدمة لهذا الغرض في المقر أربعة أهداف رئيسية هي: (أ) استبدال المعدات المعطوبة والعتيقة لضمان الأداء وتحسينه؛ (ب) وتوحيد إعدادات أدوات عقد المؤتمرات في جميع غرف الاجتماعات في المقر؛ (ج) وتحسين القدرة على المشاركة عن بُعد، والجمع بين خدمات متنوعة، ومراقبة الجودة والتشخيص عبر جميع النظم والمعدات؛ (د) ووضع نموذج لتحديث عقد المؤتمرات في المستقبل على نطاق الأمانة العامة بأسرها، مع مراعاة الولاية الصادرة عن الجمعية العامة التي كلّفت بضمان تقديم خدمات بمعايير متقاربة في جميع مراكز العمل، وفي الوقت المناسب لمركز المؤتمرات الجديد في نيروبي ولعملية التحديث المستقبلية التي ستخضع لها غرف المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا عند تنفيذ مشاريع الاستثمار الرئيسية في هاتين اللجنتين الإقليميتين.

16 - وأدى التقييم المفصّل الذي أجري في مطلع عام 2023 إلى تحديد 250 مشروعا تندرج ضمن الفئات العامة السبع التالية:

(أ) **أنظمة الميكروفونات والترجمة الشفوية المتزامنة للمؤتمرات** - يتعلق ذلك باستبدال مجموعة النظم والمعدات مع البنية التحتية المرتبطة بها التي تدعم عملية تضخيم وتوزيع الإشارات السمعية البصرية داخل غرف الاجتماعات ومنها. وتتيح مجموعة أنظمة الميكروفونات والترجمة الشفوية المتزامنة للمؤتمرات إدارةَ ترتيبات جلوس المندوبين والحاضرين في الغرف، وتوفّر آلية تستخدمها الوفود للتصويت الآمن، وتُستخدَم للتواصل مع الأنظمة الفرعية الأخرى لإدارة المواد الإعلامية وأتمتة البث بغية تقديم بيانات وصفية مشروحة (مثل نتائج التصويت، والبيانات التي تحدد هوية المتحدثين والوفود المعنيين، وعمليات تشغيل/إيقاف الميكروفونات، وما إلى ذلك). وتشمل الأمثلة على النظم والمعدات التي ستغطيها عملية الاستبدال التحديثي ما يلي: الميكروفونات والنظم الصوتية المكتبية، والنظم الفرعية المتصلة بالترجمة الشفوية، والنظام الفرعي الذي يجمع بين الغرف، والمحطات الطرفية المتعددة الوسائط. وكما ذُكر أعلاه، تجاوزت تلك المعدات والنظم فترة صلاحيتها ولم تعد عناصرها الحيوية مؤهلة للحصول على دعم البائعين منذ عام 2020؛

(ب) **المعدات والأنظمة السمعية والبصرية** – ستسعى هذه السلسلة من المشاريع إلى تحديث القدرات اللازمة لعملية تسجيل وتوزيع الإشارات الصوتية و/أو البصرية والتحكم فيها. وتشمل الأمثلة على النظم والمعدات التي ستغطيها عملية الاستبدال التحديثي ما يلي: نظم وكاميرات التداول عن طريق الفيديو، ونظم اللوحات الرقمية، وشاشات التلقين، ونظم وشاشات تكبير الصور، ومعدات التسجيل الصوتي والعرض الاحتياطية، ونظام المخاطبة بالمكبرات الصوتية، ونظام البث التلفزيوني؛

(ج) **تسجيل وحفظ وتوفير إدارة المواد المتعددة الوسائط، وأتمتة البث** – تُوفر هاتان المجموعتان بشكل مشترك الدعم لتسجيل جميع الاجتماعات الرسمية التي تُعقَد في مختلف غرف الاجتماعات، بما في ذلك غرفة المؤتمرات الصحفية ومختلف الأركان المخصصة للإعلام في المقر، وحفظ المواد السمعية والبصرية الرقمية وتوزيعها على وحدات المنظمة المعنية، مثل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (دائرة تدوين المحاضر الحرفية) أو إدارة التواصل العالمي (وضع العلامات المائية ووسم المحتوى على وسائل التواصل العالمية). وتُستخدم هاتان المجموعتان أيضا لبث وتوزيع المنتجات الإخبارية ومحتوى الاجتماعات على مختلف المواقع الشبكية الرسمية للأمم المتحدة وعلى شبكات الأخبار العالمية المعتمدة. وتشمل الأمثلة على النظم والمعدات التي ستغطيها عملية الاستبدال التحديثي ما يلي: أجهزة تشفير التسجيلات السمعية البصرية العالية الاستبانة؛ والنظام الفرعي لتغيير رموز المواد الإعلامية؛ وكابل البث الخاص بتلفزيون وفيديو الأمم المتحدة، وقناة البث التدفقي؛

(د) **مرفق البث الدائم** – يشمل ذلك معدات الإرسال والمكونات اللازمة للبث الشبكي والبث التقليدي، والتقاط وتجميع وتوزيع المدخلات السمعية البصرية من وإلى جميع غرف الاجتماعات واستوديوهات التلفزيون واستوديوهات الإنتاج، والأركان المخصصة للإعلام، عن طريق النطاق الأساسي المركزي الذي توفره مجموعة الموجّهات السمعية البصرية القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP)، التي تضطلع بدور المنسق المركزي لحركة جميع الإشارات السمعية البصرية المعدَّة للتوزيع. وتمثل مجموعة الموجّهات تشكيلة كبيرة تضم أنواعا مختلفة من العناصر المثبتة في رفوف المعدات المتخصصة الموجودة في غرفة المعدات الهندسية للبث بالإضافة إلى إعدادات التوصيل الموزّعة على جميع غرف الاجتماعات. وتشمل الأمثلة على النظم والمعدات التي ستغطيها عملية الاستبدال التحديثي ما يلي: الموجّه السمعي البصري المخصص للبث وغرف الاجتماعات؛ ونظام توزيع تسجيلات الفيديو على وسائل الإعلام الخارجية المقيمة؛ ونظام الاتصال الداخلي في غرف الاجتماعات؛

(هـ) **إعدادات التركيب** – ينطبق ذلك على جميع غرف الاجتماعات وغرف المعدات الهندسية، بما في ذلك الأجهزة اللازمة ذات الصلة (الكابلات والمفاتيح)؛

(و) **المزامنة والتشخيص ومراقبة الجودة** – تهدف تلك الوسائل إلى تعزيز قدرات الإدارة الهندسية والعمليات التقنية المتصلة بعقد المؤتمرات والاجتماعات مثل إصدار تذاكر طلبات الخدمات، وجدولة الموارد، وتوزيع التكاليف، والرصد والإخطار بالتنبيهات في إطار عمليات الإنذار المبكر، وما إلى ذلك. وتشمل الأمثلة على النظم الحالية التي ستغطيها عملية الاستبدال التحديثي المقررة ما يلي: قاعدة بيانات الجدولة الزمنية المستخدَمة في قسم دعم الإذاعة والمؤتمرات (تطبيق طوّره مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛ ونظام SpiceWorks لتسجيل الشكاوى وتقديم الدعم (وهي أداة مفتوحة المصدر متاحة من طرف ثالث). أما التحديثات التي سيتم إدخالها على غرفة التحكم الرئيسية وغرفة معدات البث المتكاملة،

فينبغي أن تتضمن قدرات حديثة للتشخيص الآلي، والمزامنة، وضوابط لرصد الأداء، بالإضافة إلى استبدال المعدات القديمة؛

(ز) **متطلبات التنفيذ المشـــتركة** – يتعلق ذلك بعمليات التنفيذ اللازمة للعمليات اليومية المضطلع بها لتقديم خدمات المؤتمرات والاجتماعات في المقر، مثل قدرات الدوائر اللاسلكية المغلقة اللازمة لضمان السلامة والأمن في مختلف غرف عقد المؤتمرات والاجتماعات، وأثناء المناسبات، وكذلك جلسات مجلس الأمن؛ ونظام المخاطبة بالمكبرات الصوتية بما في ذلك للإعلانات والإخطارات المتعلقة بالاجتماعات والغرف وما إلى ذلك، بما في ذلك لإخطار وسائل الإعلام الخارجية المقيمة.

17 – ويرد في الجدول 1 تقديرٌ أولي للاحتياجات من الموارد على مدى فترة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات.

الجدول 1

تحديث نظم عقد المؤتمرات في مقر الأمم المتحدة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	*المبلغ*[أ]
نظام الميكروفونات والترجمة الشفوية المتزامنة للمؤتمرات	26,0
الأنظمة السمعية والبصرية	15,5
إدارة المواد الإعلامية ونظام أتمتة البث	3,8
مرفق البث الدائم بما في ذلك الموجّه	8,5
الإعدادات (18 غرفة اجتماعات و 6 غرف للمعدات الهندسية)	8,0
المزامنة والتشخيص ومراقبة الجودة	1,0
متطلبات التنفيذ المشتركة	0,8
المجموع الفرعي	**63,6**
تكاليف التركيب	8,0
المجموع	**71,6**

(أ) دون حساب اعتمادَي تصاعد التكاليف واحتياطي الطوارئ.

18 – وحسب الجدول الزمني المبدئي، يمكن أن ينطلق في عام 2025 تنفيذ مشروع التحديث بتحديث غرف الاجتماعات 1 و 2 و 3 كمرحلة أولى من المشروع، إلى جانب الاحتياجات المرتبطة بذلك الموجودة في غرف المعدات الهندسية الست. ويمكن بعد ذلك تحديث غرف الاجتماعات المتبقية البالغ عددها 15 غرفة في غضون ثلاث سنوات رهنا بإمكانية تقليص عدد مرافق عقد المؤتمرات أثناء عملية التجديد. ويمكن للجدول الزمني المضغوط أن يخفض التكاليف، إلا أنه قد لا يكون ممكنا إذا تسبب في انخفاض غير مقبول في القدرات على عقد المؤتمرات في المقر. ومن ناحية أخرى، سيؤدي التنفيذ المطوّل كثيرا إلى إضافة تكاليف ناتجة عن التضخم وإدارة المشروع وعدم الكفاءة على مستوى استبدال و/أو تحديث المعدات في المستقبل بسبب تباين أعمار المعدات.

19 - وتتضمن الاعتبارات الرئيسية لبدء المشروع ما يلي: (أ) زيادة احتمال وقوع أعطال إذا تأخر المشروع كثيرا؛ (ب) والحد الزمني الأدنى اللازم لتقييم الاحتياجات الناشئة لتصريف الأعمال، على ضوء التجارب الأخيرة في مختلف أساليب عقد المؤتمرات؛ (ج) والحد الزمني الأدنى اللازم لوضع هيكل تقني يستفيد من التكنولوجيات الملائمة المتاحة حاليا لتعزيز قدرات عقد المؤتمرات، بما في ذلك لتقييم كيفية تفاعل النظم المكيَّفة التي تطورها الأمانة العامة أو تستخدمها بتراخيص مع النظم الجديدة؛ (د) والحاجة الملحة إلى إعادة تقييم المعايير الحالية في جميع مراكز العمل وتحديث مجموعة من المعايير الشاملة في الوقت المناسب للبدء في شراء معدات ونظم عقد المؤتمرات لمركز المؤتمرات في نيروبي، وكذلك لتوجيه جميع عمليات التحديث المقبلة لعقد المؤتمرات ذات الصلة بالأمانة العامة، ولا سيما قبل تجديد مرافق المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

20 - ونظرا لزيادة احتمال وقوع أعطال، أُدرج احتياطي للطوارئ قدره 3,5 ملايين دولار في إطار الباب 33 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.33)) للشروع في استبدال المعدات الأكثر حيوية التي أصبحت حالتها متدهورة أو معطوبة. وقد يصبح من الضروري رصد استثمار بقيمة تعادل أو تفوق هذا المبلغ في عام 2025 لتغطية احتياجات طارئة مماثلة، إذا لم يبدأ تنفيذ المشروع بحلول عام 2025. ولا تتضمن التقديرات الواردة في الجدول 1 المبلغَ المطلوب بالفعل في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 البالغ 3,5 ملايين دولار.

باء - السلامة والأمن

21 - في القرار 245/76، أيدت الجمعية العامة توصية اللجنة الاستشارية (A/76/7، الفقرة حادي عشر-27) بأن يقدم الأمين العام في مشروع الميزانية المقبلة معلومات مفصلة عن نطاق التحديثات والتحسينات المطلوبة، إلى جانب الآثار المترتبة على التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة بأن إدارة شؤون السلامة والأمن كانت بصدد إجراء استعراض لنظم الأمن المادي في مواقع المقر لتقديم لمحة عامة عن الحالة، وعن نطاق التحديثات والتحسينات التي يتعين تنفيذها في الفترة من عام 2023 إلى عام 2028. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن نتائج الاستعراض ستُبلَّغ إلى الدول الأعضاء في سياق مقترح ميزانية عام 2023 (المرجع نفسه، الفقرة ثاني عشر-28).

22 - وأُجري تقييمٌ للاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتحديث القدرات المتعلقة بخدمات السلامة والأمن على نطاق جميع مراكز العمل الثمانية التي بها مقار في الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس 2022. وفيما يتعلق بنطاق تلك الاحتياجات، ركّز التقييم على المجالات الرئيسية الأربعة التالية التي عادة ما تتطلب استثمارات: (أ) البنية التحتية للأمن المادي (بما في ذلك المعدات)؛ (ب) والنظم الأمنية؛ (ج) والعمليات المتعلقة بالسلامة؛ (د) والاستشارات التقنية لضمان الجودة الخارجية. وقد أُبلغ عن نتائج التقييم في التقرير السابق للأمين العام (A/77/519)، وأفاد الأمين العام بأنه سيقدم تقريراً أكثر شمولاً عن تحديث القدرات على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالسلامة والأمن إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

23 - وكما ورد في التقرير السابق للأمين العام (A/77/519، الفقرات 76-83)، كانت النتائج الرئيسية لتقييم القدرات المتعلقة بالسلامة والأمن الذي أُجري في عام 2022 كما يلي:

(أ) يتطلب توسيع نطاق وتطوير خريطة المخاطر والتهديدات تحديثَ هيكل السلامة والأمن القائم حاليا بأكمله، علمًا أنه قد تم تصميم هذا الهيكل في بداية العقد الأول من هذا القرن. وفي جملة أمور،

تشـــمل خريطة المخاطر الجديدة الهجمات المرنة والممكَّنة رقميا والمنسَّـــقة، وحوادث إطلاق النيران الحية، وإضـــرام النار كســـلاح، والهجمات باســـتخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصـــنع، والهجمات الإلكترونية. بينما يتضمن الهيكل الحالي في مختلف المواقع قدرات محدودة للتخفيف من تلك المخاطر؛

(ب) أصبحت متطلبات القدرات التشغيلية المتعلقة بالسلامة والأمن تتجاوز الآن حدود مراقبة المحيط والدخول، حيث إن التوقعات المتصلة بالتهديدات أصبحت الآن كليّة، وتشمل التهديدات الرقمية؛

(ج) لا يمكن مواصلة العمل بالممارسة القديمة العهد المتمثلة في التصدي للتهديدات الجديدة على أساس كل حالة على حدة وعلى أساس رد الفعل. ويجب التخطيط بشكل كلي وإدخال تحديثات وقائية، بما في ذلك عن طريق المواءمة مع البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات المتاحة في كل موقع. ويجب اعتماد حلول حديثة لتمكين القدرات المرنة والوقائية التي تجمع بين حماية المحيط ومراقبة الدخول بفضـــلات قدرات تصـــوير معززة للفحص والكشـــف والتحليل، من خلال إقامة روابط بين النظم والمعدات ذات الصلة؛

(د) يمثل المستوى المحدود حاليا لتوحيد معدات ونظم السلامة والأمن بين مراكز العمل خطرا في ظل خريطة التهديدات المتغيرة؛

(هـ) إن الدافع وراء عمليات التحديث الآن هو أن مدة صـــلاحية المعدات والأنظمة أصـــبحت أقصـــر. فعلى ســـبيل المثال، ســـيحتاج تحديث النظام المعياري لمراقبة الدخول، الذي يجري تنفيذه حتى عام 2026، إلى تحديث مرحلي إضافي في كل مركز من مراكز العمل خلال الفترة 2026-2031؛

(و) أدت محدودية القدرات المتصـلة بإدارة المشـاريع في جميع مراكز العمل إلى عدم اتسـاق أعمال الصيانة ومحدودية القدرة على تنفيذ عمليات التحديث؛

(ز) يجب وضـــع جدول زمني تدريجي للتنفيذ لتقليل التعطيل إلى أدنى حد وإتاحة الدروس المستفادة لاستخدامها في الجولات اللاحقة، وتعظيم الفعالية من حيث التكلفة.

24 - وفي عام 2005، شـــرعت إدارة شـــؤون الســـلامة والأمن في تنفيذ عملية تحديث تدريجي لنظم ومعدات الأمن المادي في المكاتب الثمانية الدائمة لتحديث مراقبة الدخول في ظل ارتفاع مسـتوى التهديدات وازدياد كثافة التحديات الأمنية التي واجهتها الأمانة العامة آنذاك.

25 - وعلى وجه التحديد، ركزت المرحلة الأولى من مشروع النظام المعياري لمراقبة الدخول (2005-2009) على إدخال تحديثات لكفالة الامتثال في جميع مراكز العمل للمعايير الأمنية الدنيا للعمل في المقار، مع التركيز على حماية المحيط ومراقبة الدخول إلكترونيا. وفي المرحلة الثانية (2010-2015)، تم تنفيذ جولة إضـافية من التحديثات لحماية المحيط والبوابات الأمنية ومراقبة الدخول في جنيف وفيينا ونيروبي وفي مقار اللجنة الاقتصـادية لأفريقيا واللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

26 - وفي عام 2021، قامت إدارة شؤون السلامة والأمن بصياغة مقترح لإدخال مزيد من التحديثات وللتوحيد المعياري لعملية مراقبة الدخول في جميع المكاتب الثمانية الدائمة[6] التابعة للأمانة العامة خلال الفترة 2022-2026، مع الإشارة آنذاك إلى أنه سيتعين إدخال مزيد من التحديثات التدريجية بعد عام 2026، من أجل الحفاظ على فعالية النظم من حيث تحقيق أهدافها، في ظل تطور التكنولوجيات وتقادم النظم وتغيّر التهديدات.

27 - وقد اكتمل التقييم العالمي في الربع الثالث من عام 2023 وركّز على المجالات التالية، بما في ذلك على الحاجة المتزايدة للتكامل بين تلك المجالات:

(أ) الأمن المادي: يشمل معدات حماية المحيط (الجدران، والبوابات، وحواجز المركبات، والبوابات الدوارة، والوقاية من المقذوفات) والنظم المتخصصة لذلك (الكشف عن التسلل، والفحص، والمراقبة بالفيديو، وأجهزة الإنذار)؛

(ب) أنظمة الأمن الإلكترونية: تشمل معدات وأنظمة الفحص والتفتيش (أجهزة التصوير بالأشعة السينية، والكاميرات، وأجهزة الكشف عن الحركة والدخول وما إلى ذلك)؛

(ج) السلامة: تشمل المعدات والأنظمة والبروتوكولات المتعلقة بسير العمل للاستخدام في إطار السلامة على الطرق (الأعمدة، والتطبيقات والأجهزة المتعلقة بالمرور)، والسلامة من الحرائق (آليات الاستجابة، وأجهزة الإنذار بالحرائق، وأنظمة إخماد النيران)؛

(د) متطلبات التنفيذ المشتركة: هي متطلبات لازمة لتنفيذ الحلول المتعلقة بالسلامة والأمن وإعدادات تركيب المعدات، مثل البنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشبكات، والطاقة، والتنفيذ المتعلق بالمرافق، عند الاقتضاء.

28 - وتم تأكيد أن نطاق خطة التحديث سيشمل جميع نظم ومعدات السلامة والأمن، ومتطلبات البنية التحتية لحماية المحيط، ومراقبة الدخول، والفحص، والكشف، والوقاية من المقذوفات، والسلامة من الحرائق، ونظم المراقبة، والتحليلات، إلى جانب إنشاء غرفة متكاملة موحدة لمراقبة السلامة والأمن في كل مركز عمل. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد المتطلبات المشتركة (مثل الإمداد بالطاقة، وأجهزة الإنذار، وإعادة بناء البوابات، والشبكات، وما إلى ذلك) وتم إدماجها في مصفوفة التخطيط للمشاريع باعتبارها متطلبات مترابطة للتنفيذ.

29 - وأخذ التقييم في الاعتبار ما يلي: (أ) أفضل الممارسات الحالية التي تتبعها العمليات الحديثة المتصلة بالسلامة والأمن، وهي تشمل أمورا من بينها معدات وتكنولوجيات جديدة للمراقبة والفحص والكشف؛ (ب) ومجموعة من حلول التكامل للتحليلات، بما في ذلك للقدرات الوقائية؛ (ج) وتحسين قدرة البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصمود بوصفها من المتطلبات المترابطة.

30 - وفيما يتعلق بمراقبة الدخول، يتمثل المعيار الحديث في ضمان قابلية التشغيل البيني في الوقت الحقيقي بين البيانات الموثّقة في كل مركز من مراكز العمل إلى جانب التجميع الفوري الآمن إلكترونيا

(6) Regional and sub-regional offices of the regional commissions are either covered under common system arrangements or have limited requirements that have been implemented as ad hoc requirements.

لجميع البيانات في مستودع عالمي. ولضمان هذين الشرطين المتزامنين، تُستخدم البطاقات الذكية لأنها أكثر أمانا لأغراض التكامل مع بقية عناصر نظامَي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلامة والأمن. ويجري تنفيذ هذا المشروع في الأمانة العامة في إطار مشروع النظام المعياري لمراقبة الدخول خلال الفترة 2022-2026.

31 - وفيما يتعلق بالفحص والكشف، يتمثل المعيار الحديث في إنشاء مجموعة متنوعة من تكنولوجيات الفحص المتطورة وأدوات الكشف المتخصصة للكشف عن المعادن والمواد الخطرة التي يتم إخفاؤها بشكل متزايد باتباع أساليب متطورة (المتفجرات، والمواد الكيميائية، والأسلحة). وستتطلب معدات وتكنولوجيات الكشف والفحص أيضا حلولا متكاملة لإجراء تحليلات في الوقت الحقيقي.

32 - وفيما يتعلق بالمراقبة بالفيديو وقدرات التصوير المعززة، بدأ المعيار الحديث في استخدام تطبيقات التحليلات المتقدمة للقيام على سبيل المثال بدمج الحماية الرقمية مع حماية المحيط. ودون الحكم مسبقا على نتائج عملية التحديث المعياري التي ستُقترح في تقرير تنفيذي مفصّل عند طلب الموارد اللازمة، تجدر الإشارة إلى أن قدرات الأمانة العامة في مجال الكشف والتدابير المضادة لا ترقى إلى المستوى الأمثل في ظل خريطة التهديدات الحالية، وذلك بدءا بمعداتها القديمة.

33 - وفيما يتعلق بالأمن المادي، يشمل المعيار الحديث مجموعةً واسعة من المعدات المتخصصة والبنية التحتية والعناصر الهيكلية، مع مواصفات مختلفة معدلة وفقا لخريطة المخاطر المعنية حسب الموقع، بما في ذلك معدات الحماية من الانفجارات والوقاية من المقذوفات، والمقصورات المعززة، والإضافات الحمائية المتخصصة في المداخل والواجهات، والزجاج المقاوم في جميع المباني، والتقسيم الفئوي للمباني، ومستودع الأسلحة الآلي لتوفير حراسة آمنة للأسلحة، وما إلى ذلك.

34 - وتتمثل إحدى القدرات الحيوية بالنسبة لعمليات السلامة والأمن الحديثة في إنشاء غرفة متكاملة لمراقبة السلامة والأمن ومركز عمليات من أجل الإدماج المادي في مرفق تحكّم واحد، لجميع المجالات النُّظمية والتشغيلية المتعلقة بالسلامة والأمن (مراقبة الدخول، والأمن المادي، والمراقبة بالفيديو والتحليلات، والفحص والكشف، ونظم المباني، والتحكم المتكامل في تدابير السلامة من الحرائق، وميدان الرماية، وغرفة التدريب، والخِزانات الشخصية، ومستودع الأسلحة الإلكتروني). وسيتعين تزويد هذا المرفق المتكامل بشبكات مستقلة وبروتوكولات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان استمرارية تصريف الأعمال والتخفيف من المخاطر. وفي الوقت نفسه، ستشكل غرف التحكم الحالية غرفا احتياطية للتخفيف من احتمال حدوث عطل في إحدى النقاط الرئيسية.

35 - وفي البداية، ستُقام الغرفة المتكاملة لمراقبة خدمات السلامة والأمن ومركز العمليات، استنادا إلى النموذج المتَّبع في المقر، في سانتياغو وأديس أبابا، في إطار عمليات تحديث نظم الأمن والسلامة فيهما، ثم ستليهما نيروبي والمواقع الأخرى في المكاتب الثابتة في الوقت المناسب.

36 - ويمثل مستودع الأسلحة الإلكتروني سمة رئيسية أخرى لعمليات السلامة والأمن الحديثة، لأنه يستعيض عن المراقبة اليدوية بحسابات آلية لتخزين الأسلحة ونقلها، بما في ذلك فيما يخص التغيير من حيث التناوب. وقد أنشأت إدارة شؤون السلامة والأمن مستودعَ الأسلحة الإلكتروني في مكتب الأمم المتحدة في جنيف باعتباره النموذج الذي يجب أن تتبعه جميع مراكز العمل. وتتضمن مشاريع التنفيذ المذكورة في هذا التقرير مستودعات الأسلحة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمقر.

37 - وباتباع المنهجية المتكاملة الموصوفة في الفرع الثاني، تم تجميع الاحتياجات المحددة حسب سلسلة المشاريع بالإشارة إلى كل فئة أساسية من فئات عمليات ونظم السلامة والأمن، وتم إدراجها في الجدول الزمني للتنفيذ، مع تحديد المجال والمكتب والسنة، إلى جانب نقاط التكامل مع المجالات الأخرى (المرافق، والمباني، وعقد المؤتمرات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، من أجل إعداد التقديرات ذات الصلة حسب العنصر وعرضها في نفس الخانات الهيكلية (حسب المشروع، وحسب السلسلة، وحسب فئة السلامة والأمن، وحسب السنة، وحسب المكتب).

38 - وخلال التقييم الذي أُجري في عام 2023، تقرر أنه سيكون من الأفضل تحديد الإطار الزمني للتنفيذ بست سنوات من عام 2026 إلى عام 2031 لثلاثة أسباب:

(أ) يمثل مشروع تحديث النظام المعياري لمراقبة الدخول، الذي بدأ في عام 2022 والذي يُرتقب إكماله خلال عام 2026، شرطا مسبقا لتنفيذ بقية عناصر نطاق خطة التحديث العالمية المحدد في هذا التقرير، لأن مراقبة الدخول عنصر هام لتوفير الحماية الشاملة للمباني والموظفين على كامل نطاق الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، ستتطلب النظم المعيارية لمراقبة الدخول جولة إضافية من التحديثات بعد عام 2026. ويجب أن تتزامن تلك التحديثات مع تنفيذ المشروع العالمي لتحديث نظم السلامة والأمن في كل موقع من أجل التكامل والمواءمة على النحو الأمثل مع البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يعظّم أوجه التآزر وعائد الاستثمار؛

(ب) من المرجّح أن يتسارع معدل تطور التكنولوجيات وحلول ومعدات التكامل المستخدمة منذ عام 2000 حتى عام 2030، نظرا إلى أن خرائط التهديدات والمخاطر في حد ذاتها تواصل التطور أيضا بالتوازي مع ذلك. ولذلك لا يُنصح بوضع خطة تفوق مدتها ست سنوات؛

(ج) سيسمح الجدول الزمني المضغوط لإدارة شؤون السلامة والأمن بالتدرج في تنفيذ عمليات استبدال النظم والمعدات في نهاية دورة عمرها في جميع مراكز العمل خلال الفترة 2026-2031، لمواءمتها مع التحديثات الموازية في مجالات التنفيذ ذات الصلة.

39 - وتمشيا مع الاستراتيجية المذكورة أعلاه، مكّنت عملية التخطيط المتكامل للمشروع خلال عام 2023 من تحديد التحديثات ذات الأولوية التي سيتعين إدخالها خلال الفترة 2024-2025 في إطار الباب 33، وذلك أساسا لمواصلة تنفيذ مشروع النظام المعياري لمراقبة الدخول خلال الفترة 2023-2026، ولمواصلة استبدال المعدات العتيقة المختارة التي ستكون بأي حال من الأحوال ضرورية لتنفيذ الخطة العالمية لتحديث نظم السلامة والأمن خلال الفترة 2026-2031. وتشمل التحديثات ذات الأولوية ما يلي:

(أ) تحديث معدات الفحص مثل أجهزة التصوير بالأشعة السينية وأجهزة قياس المغناطيسية في المقر، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ب) استبدال الكاميرات ومعدات المراقبة بالفيديو العتيقة في المقر، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛

(ج) تحسين الوقاية من المقذوفات، بما في ذلك بتشديد الطبقة الثانوية من الحراسة الأمنية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(د) المقصورات الأمنية في المقر، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب تحديث الموقع 105 في المقر؛

(هـ) تنفيذ المعيار المتعلق بالغرفة المتكاملة لمراقبة السلامة والأمن ومركز العمليات والغرف الاحتياطية في المقر، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

40 - وتبلغ تقديرات الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع تحديث نظم السلامة والأمن على الصعيد العالمي خلال الفترة 2026-2031 في جميع مراكز العمل الثمانية مبلغا قدره 126,1 مليون دولار، كما هو مبين في الجدول 2، وستُنفق أغلبية تلك الموارد على تحديث واستبدال نظم ومعدات ومنشآت السلامة والأمن، إلى جانب متطلبات التنفيذ المرتبطة بها. ومن هذا المبلغ، أُدرج أيضا اعتماد قدره 66,3 مليون دولار للجنة الاقتصادية لأفريقيا و 15,6 مليون دولار للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ليكتمل التنفيذ، في إطار الفرعين المتصلين من هذا التقرير بشأن أعمال التجديد في هاتين اللجنتين الإقليميتين. وجرت الإشارة أيضا إلى أن تنفيذ التحديثات المتعلقة بالسلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستتواصل إلى ما بعد عام 2031 لمواءمتها مع الجدول الزمني لعملية التجديد الشامل للمجمّع في أديس أبابا.

الجدول 2

الاحتياجات من الموارد اللازمة لتحديث نظم السلامة والأمن على الصعيد العالمي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المشروع	*المجموع*[أ]	*2026*	*2027*	*2028*	*2029*	*2030*	*2031*
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا[ب]	66,3	7,6	10,2	12,5	13,5	12,0	10,5
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	15,7	1,5	3,1	1,4	4,0	4,3	1,4
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	2,5	0,7	0,4	0,3	0,5	0,3	0,3
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	2,9	0,6	0,5	0,4	0,4	0,2	0,8
مقر الأمم المتحدة	17,2	3,7	3,6	3,9	1,9	2,2	1,9
مكتب الأمم المتحدة في جنيف	9,0	2,4	3,4	3,2			
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	6,2	1,9	2,2	0,7		0,8	0,6
مكتب الأمم المتحدة في فيينا	6,5	0,8	1,0	3,1	0,7	0,3	0,6
المجموع	**126,5**	**19,2**	**24,4**	**25,5**	**21,0**	**20,1**	**16,3**

(أ) دون حساب اعتمادات إدارة المشروع وتصاعد التكاليف واحتياطي الطوارئ.

(ب) ستمتد عملية تحديث نظم السلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى ما بعد عام 2031 حتى عام 2034 لأنها تتوقف على تجديد مختلف المباني. وتبلغ التقديرات اللازمة للفترة 2026-2034 مبلغا قدره 86,1 مليون دولار كما هو مبين في الجدول 5.

41 - ويرد في الفقرات التالية عرض موجز لنطاق تلك المشاريع في كل مكتب ولجنة إقليمية.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

42 - سيُنفَّذ ما مجموعه 193 مشروعا من أجل تحديث ورفع مستوى قدرات السلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، خلال الفترة 2026-2034، بما في ذلك لتعزيز حماية المحيط، وتعزيز الوقاية من المقذوفات، والتقسيم الفئوي على نطاق المباني والممرات للتخفيف من المخاطر، إلى جانب استبدال المعدات والنظم والبنية التحتية المرتبطة بها. وتتطلب الاستثمارات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مجموعة كبيرة من عمليات التنفيذ المترابطة المتعلقة بالبنية التحتية والمباني والشبكات المشتركة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجميعها مدرجة في عملية التخطيط المتكامل لمشاريع التجديد الشامل لمجمّع اللجنة المتدهور في أديس أبابا، على النحو المبين أدناه.

43 - وبالإضافة إلى الحجم المادي لمجمّع أديس أبابا (الذي يغطي مساحة تبلغ 13 هكتارا داخل محيط يبلغ 1,6 كيلومتر، ويستضيف حوالي 250 2 فردا)، على عكس ما هو معمول به في مراكز العمل الأخرى، لا يحمل موظفو الأمن في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عملا باتفاق البلد المضيف، أسلحة ولهذا فإن قدرتهم على الاستجابة محدودة. ويشدد هذا القيد على مدى اعتماد أمن مجمّع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل كبير على القدرة على تنفيذ إغلاق شامل بسرعة لتحييد التهديدات.

44 - وتشمل عملية تجديد وتحديث مجمّع أديس أبابا مشاريع تحديث السلامة والأمن التالية:

(أ) تعزيز حماية المحيط، التي تشمل تغيير التصاميم وأعمال تشييد إضافية لتعزيز قدرات الفحص والكشف والحماية من الانفجارات، وما إلى ذلك؛

(ب) تركيب معدات حديثة للفحص، وبوابات، وحواجز؛

(ج) إعادة بناء البوابة الشمالية لتنفيذ هذه التحسينات؛

(د) استحداث التقسيم الفئوي باعتباره معيارا شاملا لإعادة التصميم في الخطة المعمارية لتجديد المجمّع، بدءا من المحيط الخارجي ومرورا إلى الداخل عبر الممرات المؤدية إلى ردهات المباني والغرف الآمنة في مختلف المباني؛

(هـ) تحسين نقاط الدخول والردهات في مختلف المباني، واستبدال الأبواب والعناصر الهيكلية الأخرى، وإقامة مخابئ وغرف آمنة، وتحديث نظام السلامة من الحرائق، وما إلى ذلك؛

(و) ويتطلب ما سبق بدوره تحديثا شاملا للبنية التحتية لنظم السلامة والأمن لربطها بالغرفة المتكاملة لمراقبة السلامة والأمن ومركز العمليات في المستقبل وبالغرفة المستخدَمة حالية، التي سيُحتفظ بها كغرفة احتياطية.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

45 - سيُنفَّذ ما مجموعه 11 مشروعا خلال الفترة 2026-2031 من أجل تحديث ورفع مستوى قدرات خدمات السلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي تشمل إعادة بناء البوابة الثانوية، وبناء مرفق جديد لتجميع الغرفة المتكاملة لمراقبة خدمات السلامة والأمن ومركز العمليات في مجمّع سانتياغو الذي سيستضيف أيضا غرفة التدريب، ومستودع الأسلحة الإلكتروني، وميدان الرماية.

46 - أما تقييم مخاطر السلامة والأمن في مجمّع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، الذي يشغل مساحة قدرها 13,5 فدانا داخل محيط يبلغ طوله 143 1 مترا، ويستوعب 673 موظفا، فهو مرتبط إلى حد كبير بارتفاع احتمال وقوع زلازل في هذا الموقع. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب ارتفاع عدد الحوادث والمحاولات المتكررة للدخول إلى المجمّع، أصبح من الضروري التعجيل بتحديث المجمّع وجعله عصريا من أجل تعزيز المحيط والبوابات، فضلا عن تحسين الوقاية من المقذوفات، علمًا أن جميع تلك الجوانب تتطلب تحديث المعدات والنظم والبنية التحتية المرتبطة بها، التي يبلغ عمرها 12 عاما في المتوسط.

47 - وبعد أخذ ما سبق ذكره في الاعتبار، تتضمن الخطة الاستثمارية لتحديث اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما يلي:

(أ) تحديث البنية التحتية بأكملها، بما في ذلك تأمين توليد الطاقة بشكل مستقل ودون انقطاع والاتصال الإلكتروني لضمان استمرارية عمليات السلامة والأمن؛

(ب) تحديث النظم الفرعية للأمن المادي، المدمجة من خلال نظام C-Cure الأساسي لمراقبة الدخول، التي ستساعد معًا على إحراز تقدم نحو تنفيذ التحديث المتصل بالنظام المعياري لمراقبة الدخول، الذي يتطلب بدوره قابلية التشغيل البيني للإدماج في الحل العالمي للتثبت من الهوية عند الدخول المستخدَم في المقر؛

(ج) تحديث معدات ونظم الكشف والفحص والمراقبة والسلامة من الحرائق، وإدماجها في مركز مراقبة السلامة والأمن من أجل اتخاذ إجراءات فعالة؛

(د) إعادة بناء البوابة الثانوية لضمان فصل المداخل؛

(هـ) تشييد مرفق لتجميع الغرفة المتكاملة لمراقبة السلامة والأمن ومركز العمليات في مجمّع سانتياغو.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

48 - سيُنفَّذ ما مجموعه 20 مشروعا خلال الفترة 2026-2031 من أجل تحديث ورفع مستوى قدرات السلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويشغل مجمّع اللجنة في بانكوك مساحة قدرها 7,8 فدانات، ويؤوي 27 مكتبا من مكاتب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ويستضيف حوالي 800 1 موظف، ويستقبل 000 170 زائر سنويا. والأهم من ذلك هو أن المجمّع يقع بالقرب من طريق رئيسي حيث لا يمكن تمديد مسافة الأمان، في حين أن المحيط الحالي والحواجز القائمة لا تخفف بشكل كاف من خطر الهجوم على المجمّع باستخدام المركبات. ولذلك، يجب تعزيز الطبقات الخارجية للمحيط، ماديا وإلكترونيا على حد السواء.

49 - ويركّز الاستثمار في المجمّع على تعزيز حماية محيطه من الصدمات والانفجارات، وتركيب معدات حديثة للفحص والكشف، وتصميم وإقامة نقاط دخول جديدة لفصل المداخل، وتحديث بوابة الخدمات، التي تُستَخدَم كملحق للفحص. وبالإضافة إلى ذلك، سيُستَخدَم الاستثمار لتمويل عمليات استبدال معدات ونظم السلامة والأمن القديمة والمنتهية الصلاحية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

50 - سيُنفَّذ ما مجموعه 20 مشروعا خلال الفترة 2026-2031 من أجل تحديث النظم والمعدات المستخدَمة للأمن المادي والمراقبة بالفيديو والتحليلات، إلى جانب الاستبدال التحديثي للبنية التحتية الأساسية للسلامة والأمن في مختلف أنحاء دار الأمم المتحدة في بيروت. ولا يُرى أنه ثمة حاجة لأي متطلبات تنفيذ مشتركة فيما يتعلق بالهياكل أو المباني أو المرافق.

51 - ويشغل مجمّع الإسكوا في بيروت، دار الأمم المتحدة، مساحة قدرها 2,2 فدان داخل محيط يبلغ طوله 380 مترا ويقع بالقرب من مقر رئاسة الوزراء ومجلس النواب. ويتألف المبنى من 16 طابقا، بما في ذلك ستة طوابق تُستخدم كمواقف للسيارات، ويستوعب 460 موظفا.

52 - ويعزى المصدر الرئيسي للانشغال فيما يتعلق بالسلامة والأمن إلى الهشاشة المتأصلة الناجمة عن التصميم المعماري والموقع الجغرافي للمبنى. وقد أعاد انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020 تأكيد أنه حتى بعد تحديث دار الأمم المتحدة بشكل كامل، سيظل مستوى المخاطر مرتفعا وسيكون من الصعب للغاية التخفيف من حدتها. ولذلك، لم يطرأ أي تغيير على الحل المفضّل الطويل الأجل المبين في تقرير الأمين العام (A/68/748)، إذا تم التوصل إلى اتفاق مع البلد المضيف.

53 - وبناء على ما تقدم، تهدف التحديثات المقترح إدخالها على نطاق ضيّق على مجمّع الأمم المتحدة في بيروت إلى تعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والزوار والمندوبين، إلى أقصى حد، وبالقدر الذي تسمح به الظروف الراهنة، إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز التحديثات الجارية في مركز العمل، ولا سيما من أجل ما يلي: (أ) استبدال النظم العتيقة للسماح بالتشغيل المتبادل، بما في ذلك لأغراض السلمة من الحرائق؛ (ب) ومواصلة تعزيز الخاصيات المتصلة بتدابير التخفيف من حدة الانفجارات.

مقر الأمم المتحدة

54 - هناك 65 من المشاريع المقررة التنفيذ خلال الفترة 2026-2031، تشمل أعمالا متعلقة بالهياكل الخفيفة اللازمة للتنفيذ، وهي ستُطوّر وتعزز قدرات السلامة والأمن في المقر. وستعمل هذه المشاريع على ترقية معدات وأنظمة السلامة والأمن لأجل تعزيز حماية المنطقة المحيطة والكشف والمراقبة، وتحديث البنية التحتية اللازمة لوحدة الكلاب البوليسية وإدارة الأسلحة.

55 - والمشروع المنفذ حاليا بشأن ترقية النظام المعياري لمراقبة الدخول ينطوي على العمل بنظام البطاقة الذكية الذي سيحقق التكامل في تسجيل الأفراد حسب الموقع بما يتيح التعداد الآني للمشاركين في المؤتمرات وللزوار وغيرهم من الأفراد. وسيلزم في الفترة 2026-2027 تحديث نُظم C-CURE الأساسية وما يتعلق بها من معدات وهياكل، وذلك من أجل بلوغ التكامل بين نظام مراقبة الدخول والحواجز والألواح وأجهزة التحكم وأجهزة قراءة البطاقات في كل المرافق والمداخل بالمقر، وذلك مع حلول موعد الانتهاء من تحديث نظام مراقبة الدخول في عام 2026.

56 - وفيما يتعلق بحماية المنطقة المحيطة، يشمل الاقتراح المتعلق بالمقر تحسين الحواجز الوتدية والحواجز المنسدلة والأعمدة الهيدروليكية والثابتة.

57 - وفيما يتعلق بالفحص (لأجل الكشف على المركبات وما تحتها على حد سواء)، يشمل الاقتراح الاستعاضة عن تكنولوجيا الرؤية الواحدة بقدرات حديثة تتيح استشعار الحركة بالفيديو وتعقب الأشخاص

والأجسام. وعلى وجه التحديد، ستشمل هذه التحسينات، و/أو تنطوي على، المعدات والتكنولوجيا الجديدة التالية:

(أ) الفحص بالأشعة السينية من واجهتين بما يتيح تقييم المحتويات بمزيد التركيز والدقة، ويقلل من الحاجة إلى عمليات التفتيش الإضافية، ويعزز الإنتاجية الإجمالية لعمليات الفحص؛

(ب) الفحص الأمني المتقدم (العرض الثلاثي الأبعاد) الذي يوفر تقنية التصوير بالأشعة السينية العالية الدقة مع التصوير المقطعي الحاسوبي، ويعطي معلومات مفصلة وموثوقة عن محتويات العناصر الممسوحة ضوئيا؛

(ج) إدخال تكنولوجيا الفحص المتقدمة، بما يتيح معالجة مشكلة الإنذارات الكاذبة، ويعزز الكشف عن التهديدات.

58 - وفيما يتعلق بالمراقبة بالفيديو وإدارة الزوار (النظم والأجهزة)، تشمل الخطة تحديث آلات التسجيل بالفيديو الشبكية، التي ستتيح دمج تسجيل الصور مع بيانات مراقبة الدخول، وتوسيع نطاق مراقبة المنطقة المحيطة مع التغطية المتزامنة لجميع نقاط الدخول (بالنسبة للمشاة والمركبات) ولمناطق التنقل العامة، فضلا عن التغطية القسمية لمناطق التركيز مثل مكاتب كبار الشخصيات، ومستودع الأسلحة، والبنوك، ومراكز البيانات، وما إلى ذلك.

59 - وستعمل هذه التحسينات أيضا على تحديث مركز عمليات الأمن الحالي ومركز عمليات الأمن المناوب في المقر.

مكتب الأمم المتحدة في جنيف

60 - وهناك ما مجموعه 10 مشاريع مقررة للتنفيذ سوف تتيح تحديث وتعزيز قدرات السلامة والأمن في مُجمّع مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

61 - وبحلول عام 2026، ستكون 13 سنة قد مرت على قيام مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتنفيذ تحديث شامل لهيكله الأمني ونظمه ومعداته الخاصة بمُجمّع (قصر الأمم) الذي تبلغ مساحته 113 فدانا داخل محيط يبلغ طوله 5,3 كيلومترات، ويضم مكاتب شتى تابعة للأمم المتحدة، ويستضيف 650 3 موظفا و 000 169 من الزوار في كل سنة. ومع مراعاة ما سبق، تتضمن الخطة الاستثمارية المشروعين الرئيسيين التاليين:

(أ) مشروع تنفيذ استراتيجية إغلاق مزدوجة تقوم على تركيب أبواب دوارة قوية قابلة للإغلاق التلقائي بجميع نقاط الدخول إلى المباني التاريخية، وتنفيذ قدرات إغلاق آلية إضافية في مناطق ومسارات مختارة داخل المجمّع من أجل احتواء التهديدات؛

(ب) مشروع استبدال معدات الكشف والفحص على طول المنطقة المحيطة وبالبوابات.

62 - وقد لاحظ مكتب الأمم المتحدة في جنيف أنّ ميزانية الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث لا تشمل متطلبات التحديث الشاملة اللازمة لتنفيذ الخطة بالكامل.

مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

63 - هناك ما مجموعه 50 من المشاريع المقررة للتنفيذ خلال الفترة 2026-2031، التي سوف تطور وتعزز قدرات السلامة والأمن في مجمع نيروبي جيغيري. ويمتد مجمع الأمم المتحدة في نيروبي على مساحة 146 فدانا داخل محيط طوله 4,3 كيلومترات، وهو يحتوي على 48 مبنى بمساحة إجمالية مبنية قدرها 000 75 متر مربع، وعلى أكثر من 50 مكتبا من مكاتب منظومة الأمم المتحدة، ويستضيف أكثر من 500 3 موظفا وحوالي 600 من الأفراد الآخرين. ويقع المدخلان الرئيسيان (البوابة الرئيسية وبوابة التسليم) وإحدى نقاط الدخول المحدودة إلى المجمع (محطة الوقود والمركز الترفيهي) بمحاذاة شارع كبير، يكون مزدحما بشكل خاص خلال ساعات الذروة عندما يحضر الموظفون إلى العمل وينصرفون منه.

64 - وقد أُدخلت تحسينات أمنية جزئية على مكتب الأمم المتحدة في نيروبي منذ عام 2015، إلاّ أنّ الأمر يتطلب تحسينات شاملة، بما في ذلك تحديث وتعزيز حماية المنطقة المحيطة، والكشف والفحص، والسلامة من الحرائق، والتخفيف من حدة الانفجارات، وتوفير النظم والمعدات والهياكل الأساسية اللازمة لذلك، فضلا عن تطوير الخدمات الأمنية بجناح الزوار.

65 - والاحتياجات الرئيسية لخطة الاستثمار في نيروبي تتعلق بتحسين الهياكل الأساسية الداعمة لنظم السلامة والأمن، وإنشاء غرفة متكاملة لمراقبة السلامة والأمن ومركز عمليات لإيواء مستودع الأسلحة الإلكتروني وميدان الرماية، فضلا عن تحسين سمات السلامة والأمن بجناح الزوار.

مكتب الأمم المتحدة في فيينا

66 - أفاد البلد المضيف بعزمه إجراء تجديد شامل لمركز فيينا الدولي. لذلك، سوف يتعين، بمجرد الإعلان رسميا عن هذه الخطة، إجراء استعراض معمق للسلامة والأمن. والنفقات المتعلقة بالمركز تتقاسمها المنظمات التي تتخذ من فيينا مقرا لها، وهي الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويتم حساب نسب تقاسم التكاليف بالرجوع إلى عدد الموظفين، وحجم الحيز المشغول، وحصة كل منظمة من الخدمات المشتركة. وتبلغ الحصة الحالية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا 23,198 في المائة من التكاليف، فيما تتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحصة الأكبر، البالغة 53,893 في المائة.

تحديث قدرات السلامة والأمن العالمية في فترة ما بعد عام 2031

67 - في عام 2028، تعتزم إدارة شؤون السلامة والأمن إجراء تقييم شامل جديد لجميع مراكز العمل، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات التي يكشف عنها التقييم الدوري لحالة المعايير الأمنية الدنيا للعمل، وتكشف عنها إدارة المخاطر الأمنية على نطاق جميع مراكز العمل، مع القيام في الوقت نفسه باستعراض الدروس المستفادة خلال برنامج التحسين للفترة 2026-2031. فالاحتياجات حينها من المتوقع أن تكون، بالنسبة لفترة ثلاث سنوات إضافية (استنادا إلى مدة صلاحية المعدات، وغيرها من المعايير)، أصغر حجما مقارنة بدورة الفترة 2026-2031.

68 - ونهج رد الفعل إزاء استبدال نظم ومعدات السلامة والأمن لم يعد نهجا مستداما. فالتخطيط المرحلي للاستبدال والترقية هو النهج المفضل لأنه يسمح بالتدرّج، ويتيح قابلية التوسع والتحسين التدريجي وفق جدول تنفيذ سلس، ويطيل مدة صلاحية المنتجات، ويقلل نقاط الضعف، ويحسّن الاستثمار.

69 - وتحتاج إدارة شؤون السلامة والأمن إلى فريق متفرغ يتم إنشاؤه في إطار الباب 34 اعتبارا من عام 2025 وذلك بغية ضمان الفحص المركزي لخرائط طريق التكنولوجيا، وأيضا معايير الأنظمة والمعدات ومكونات التهيئة والإعداد. وبالإضافة إلى ذلك، سيكفل الفريق وضع خطط مشاريع متكاملة لكل عملية من عملية التنفيذ، وأيضا الإشراف اللاحق للتنفيذ. وتمثل هذه الأدوار مطلبا مستمرا ستكون هناك حاجة إليه أيضا خلال إعداد الجدول الزمني المفصل لتنفيذ التخطيط المتكامل للمشاريع حسب مركز العمل، وذلك بغية تنفيذ الترقية العالمية لقدرات السلامة والأمن خلال الفترة 2026-2031.

جيم - أعمال التجديد في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

70 - في عام 2022، أجري تقييم أولي للجهود الاستثمارية اللازمة للعمل بشكل شامل من أجل تحسين وتجديد وتحديث مختلف الهياكل والمرافق والهياكل الأساسية وغيرها من القدرات التي تحتاجها اللجنة في تعزيز تنفيذ برامجها وعملياتها ضمن سياق متطلبات القرن الحادي والعشرين.

71 - وقد اكتمل تشييد مجمع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو عامَ 1966، ومن المقرر الانتهاء من مشروع المبنى الشمالي الجاري تنفيذه بحلول نهاية عام 2024. ومن المفترض، بعد مضي 56 عاماً من تشييد المجمع، أن يتم إدخال بعض التحديثات على بنيته التحتية. وقد تم، في تقييم احتياجات اللجنة الاستثمارية، الاسترشادُ بالدروس المستخلصة من آثار زلزال عام 2010 وأعمال إعادة البناء اللاحقة، وبتقييم احتياجات التحديث الإضافية الرامية إلى تعزيز البنية التحتية على نطاق جميع المباني، نظرا لأن مخاطر الزلازل محدقة دائما بموقع المقر. وقد أُخذت في الحسبان أيضا المطالب، الواردة خلال فترة الجائحة، والداعية إلى اتباع أساليب عمل وطرائق جديدة لخدمة الاجتماعات والمؤتمرات، وكذلك المطالب المتزايدة من الدول الأعضاء الداعية إلى توفير القدرات في مجال الخدمات الإلكترونية. كما أن تقديم الخدمات الإلكترونية وتنفيذ الأنشطة البرنامجية بالوسائل الرقمية، ولا سيما المنتجات الفكرية، إلى الدول الأعضاء هما أيضا من الاحتياجات الملحة بالنسبة للجنة.

72 - وقد كانت النتائج الرئيسية للتقييم الأولي في عام 2022 كالآتي:

(أ) هياكل ومرافق عقد المؤتمرات القديمة الموجودة لدى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو تحتاج إلى عمليات تجديد وتحسين عاجلة (قاعة المحاضرات القديمة، وقاعات المؤتمرات والاجتماعات، ومرافق التدريب)، وأيضا إلى إبدال شامل للأثاث والمعدات والهياكل الأساسية المتقادمة في جميع المرافق. وتفتقر قاعة المحاضرات أيضا إلى التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وإلى ميزات الاستدامة، ولا يوجد بها مخرج للإخلاء في حالات الطوارئ، وهو ما يمثل خطرا على السلامة. وقد جاء بالفعل في المرفق الأول المعنون "لمحة عامة عن عقارات الأمانة العامة للأمم المتحدة"، بالتقرير A/69/760، أنّ مستوى اهتلاك هياكل اللجنة قد بلغ 87 في المائة؛

(ب) القدرة المحدودة على عقد المؤتمرات والاجتماعات تشكل عائقا أمام تنفيذ اللجنة لبرامجها. ومن شأن بناء قاعة محاضرات ثانوية صغيرة في المبنى الرئيسي، وتجديد القاعة القديمة وقاعات المؤتمرات، أن يتيحا التغلّب على هذا العائق.

(ج) يلزم القيام بمجموعة من الاستثمارات لتحسين قدرات السلامة والأمن في مجمع سانتياغو، بما في ذلك إعادة تصميم البوابة الثانوية لإقامة مدخل منفصل وتعزيز حماية المنطقة المحيطة، فضلا عن إنشاء غرفة متكاملة لمراقبة السلامة والأمن ومركز عمليات، مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التكامل بين جميع عمليات السلامة والأمن؛

(د) الهياكل الأساسية والمعدات العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للجنة تحتاج إلى الترقية من أجل تعزيز التوصيلية وتحسين قدرات الخدمات الرقمية واستمرارية تصريف الأعمال عبر شبكة مكاتب اللجنة على المستوى الإقليمي، بما في ذلك تحسين مركز البيانات الثانوي التابع للجنة في مكسيكو سيتي؛

(هـ) تحتاج المنصات والتطبيقات الإحصائية التابعة للجنة (مثل قاعدة البيانات الإحصائية للجنة (CEPALSTAT)) إلى تحسينات لتعزيز تقديم الخدمات الرقمية إلى الدول الأعضاء، والحفاظ على القدرات الفكرية للجنة وتوسيع نطاق استخدامها، بما في ذلك مواقعها على شبكة الإنترنت، والمستودع الرقمي لبيانات الدول الأعضاء، والمراصد الإقليمية.

73 - وعلى ضوء التقييم الأولي الذي أُجري في عام 2022، تم ضمن تقييم آخر أُجري في عام 2023 تحديد ما مجموعه 136 مشروعا من مشاريع التنفيذ، وذلك كالآتي:

(أ) 52 مشروعا لتجديد وتحديث المباني والمرافق، بما في ذلك من أجل الأمن والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والاستدامة (إمكانية الدخول للجميع، والطاقة المتجددة، ومعالجة المياه، وإدارة النفايات حتى يتم الوصول بها إلى مستوى صفري صاف)؛

(ب) 36 مشروعا لتجديد قاعة المحاضرات القديمة بشكل شامل، وتوسيع قدرة الاستيعاب داخل الهياكل القائمة (من 600 إلى 200 1 شخص)، وتحديث مرافق عقد المؤتمرات والتدريب لأجل تنظيم الأحداث المتزامنة غير الممكنة حاليا، واستبدال ما هو قديم من الهياكل الأساسية والأثاث والمعدات؛

(ج) 48 مشروعا لتنفيذ تحسينات شتى تتصل بالسلامة والأمن، بما في ذلك تحسين المعدات والنظم والهياكل الأساسية في جميع المكاتب الإقليمية وفي مجمع سانتياغو؛ وإعادة بناء البوابة الشمالية للمجمع لإحداث مداخل منفصلة؛ وإنشاء مرفق حديث يحقق التكامل ويضم غرفة للتحكم في السلامة والأمن ومركز للعمليات، وذلك من خلال دمج جميع الأنظمة والمعدات المتعلقة بالسلامة والأمن ومستودع الأسلحة وحقل الرماية وغرفة التدريب على السلامة والأمن وشتى خطوط الخدمات؛ وسيتم في الوقت نفسه تخصيص غرفة التحكم الحالية لتصبح بمثابة غرفة تحكم احتياطية.

74 - وترد أدناه التقديرات الأولية لهذه الاستثمارات، استنادا إلى التقييمات المفصَّلة.

الجدول 3

تقديرات الموارد اللازمة لأعمال التجديد في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المشروع	*المبلغ*[أ]
تجديد المباني والمرافق	9,7
تجديد/تحديث قاعة المحاضرات ومرافق الاجتماعات والتدريب	39,3
التحسينات في خدمات السلامة والأمن	15,6
المجموع	**64,6**

(أ) دون حساب اعتمادات إدارة المشروع وتصاعد التكاليف واحتياطي الطوارئ.

75 - ورغم أنّ التقييم قد تضمّن جردا مفصّلا لأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها الشبكات والكابلات والموجهات والخواديم ومعدات التخزين والمعدات الأخرى، وكذلك تطبيقات البرامجيات الحاسوبية التجارية والمحلية، فإنه لم يحدد تقديرات للاستثمارات اللازمة لتحسين هذه الأصول أو استبدالها، وذلك لأنّ هذه الاستثمارات تعتمد على استراتيجية شاملة تتوخاها الأمانة العامة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وربما قد تؤثر على هذه الاستثمارات؛ فعلى سبيل المثال، قد يؤدي الاستخدام المتزايد لمراكز البيانات القائمة على الحوسبة السحابية إلى تجنّب الحاجة إلى مركز بيانات ثانوي في مكسيكو سيتي، وقد يتم نقل النُّظم التي تستضيفها اللجنة، مثل قاعدة البيانات الإحصائية CEPALSTAT، إلى المراكز المؤسسية في بريندیزي و/أو بلنسية إذا اعتُبر الأمر أكثر كفاءة، وقد يكون لاختيار التكنولوجيات أو لوضع المعايير الجديدة تأثير على بعض الاستثمارات في الهياكل الأساسية.

76 - واستنادا إلى التبعيات داخل المشاريع وفيما بينها، تم وضع جدول زمني توضيحي للتنفيذ، بما في ذلك تقديرات التكاليف ذات الصلة، وذلك على النحو المبين في الجدول 4.

الجدول 4

توزيع توضيحي للاحتياجات من الموارد خلال كل مرحلة زمنية بالنسبة أعمال التجديد في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المشروع	***المجموع***[أ]	*السنة 1*	*السنة 2*	*السنة 3*	*السنة 4*	*السنة 5*	*السنة 6*
تجديد المباني والمرافق	9,7	0,1	1,9	4,3	1,1	1,8	0,5
تجديد قاعة المحاضرات وبناء قاعة ثانوية وتحديث مرافق الاجتماعات والتدريب	39,2	0,8	2,4	7,8	11,4	9,7	7,1
التحسينات في خدمات السلامة والأمن	15,7	1,5	3,1	1,4	4,0	4,3	1,4
المجموع	**64,6**	**2,4**	**7,4**	**13,5**	**16,5**	**15,8**	**9,0**

(أ) دون حساب اعتمادات إدارة المشروع وتصاعد التكاليف واحتياطي الطوارئ.

77 - وضغط جدول الست سنوات مسألة ممكنة بالنسبة لبعض المشاريع، وهو قد يحقق بعض الوفورات في تكاليف إدارة المشروع (المقدرة بمبلغ 4,0 مليون دولار على مدى ست سنوات)، ويقلل من تصاعد التكاليف الناجم عن التضخم. لكنّ هذه المسألة سوف تقتضي نفقات سنوية أكبر ضمن إطار الجدول الزمني المضغوط، وضمن إطار العمل بالموازاة مع تنفيذ مشاريع استثمارية أخرى.

78 - وفي إطار الباب 33 وخلال الفترة 2020-2023، ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقوم بالعديد من التحسينات الصغيرة الحجم لتحسين الهياكل الأساسية والشبكات التي تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعقد المؤتمرات والسلامة والأمن، وكذلك بجملة من الاستثمارات لتعزيز الاستدامة والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة ورفع مستوى القدرة على استمرارية تصريف الأعمال. وقد مكنت هذه التحسينات من وضع خط أساس لتحديد نطاق الاستثمارات المذكورة أعلاه.

79 - وستواصل اللجنة إدراج مشاريع التحسين الصغيرة الحجم ضمن المقترحات المقدمة في إطار الباب 33 لعامي 2024 و 2025. وعلى وجه التحديد، قامت اللجنة، في إطار الباب 33 لعام 2024، بصياغة مشاريع لتعزيز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وللتشجيع على الاستدامة، وأيضا للبدء في تحديث الهياكل الأساسية القديمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز التوصيلية والقدرة على الصمود داخل مكاتب اللجنة كلها، بما في ذلك توسيع فرص وصول الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المستودعات الرقمية والمنصات الإحصائية ومصارف البيانات التابعة للجنة واستخدامهم لها من خلال الخدمات المحسنة في مجال استضافة المواقع على الإنترنت. وتتفق هذه المشاريع مع المعايير الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمانة العامة، وستتم مواءمتها مع ما قد يصدر مستقبلا من تغييرات معيارية.

دال - أعمال التجديد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

80 - في عام 2022، وفي إطار تقييم أولي، تم الوقوف على قدر كبير من الاضمحلال والتقادم في هياكل مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، وهو تشخيص تم إطلاع الجمعية العامة عليه من خلال التقرير السابق للأمين العام (A/77/519).

81 - وقد تطوّر مجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا ليصبح مجمعا واحدا موحدا لمنظومة الأمم المتحدة، يضم 20 بناية وأكثر من 000 110 متر مربع من الهياكل المقامة على أرض مساحتها 13 هكتارا ومحيطها 1,6 كيلومتر. ويضمّ المجمع حوالي 250 2 فردا من موظفي اللجنة وموظفي وكالات شتى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ولا يزال حوالي 70 في المائة من موظفي وكالات الأمم المتحدة في أديس أبابا، البالغ عددهم 897 1 موظفا، ينتظرون الحصول على حيز مكاني داخل مجمع اللجنة من أجل الانتقال إليه. وبالإضافة إلى مقرها في أديس أبابا وإلى المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط الذي يستأجر مقرا له في داكار، تحتفظ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بخمسة مكاتب دون إقليمية قارية في كل من الرباط ولوساكا وكيغالي ونيامي وياوندي.

82 - وكانت أعمال تشييد مجمع اللجنة قد بدأت في عام 1961 بمبنى الكونغو وقاعة أفريقيا، واستمرت في الفترة 1974-1976 (تشييد مبنى النيجر ومبنى ليمبوبو ومبنى النيل)، ثم جاء بناء مركز المؤتمرات في عام 1996 ومبنى زامبيزي في عام 2011. وعلى الرغم من تقادم هذه المرافق، لم يتم تنفيذ أية أعمال تجديد كبرى من غير أعمال الصيانة والتصليحات المؤقتة، وأعمال المشاريع الجارية المتعلقة بتجديد قاعة أفريقيا (1961)، وتحديث غرفتين بمركز المؤتمرات (2011)، وأعمال المشروع التجريبي المنفذ في سياق الاستخدام

المرن لأماكن العمل داخل مبنى النيجر (1976)، وكلها مشاريع من المقرر الانتهاء منها جميعاً خلال الفترة 2023–2024. ورغم أهميتها، لا تغطي أعمال التجديد هذه سوى جزء ضئيل من الاحتياجات المتراكمة، كما جاء ذلك في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/393)، وعلى حد ما ذكرته اللجنة الاستشارية ضمن تقريرها ذي الصلة (A/72/7/Add.9).

83 - ويضبط المعيار الدولي مدة صلاحية هياكل المباني في 40 عاما، مع ضرورة إدخال تحديثات دورية عليها حفاظاً على قيمتها وكفاءتها التشغيلية. وقد أتاحت عمليات الصيانة والتجديد هذه، التي شهدتها اللجنة خلال الفترة 1982–2022، تمديد مدة صلاحية هذه الأصول بنسبة 50 في المائة، لتصل إلى 60 عاماً. ومع ذلك، فإنّ مباني اللجنة هي من أكثر المباني اهتلاكا. وقد بلغ إجمالي الاستثمار التراكمي في المجمع في أديس أبابا 365 مليون دولار منذ عام 1961، بما في ذلك البناء والصيانة والإصلاحات وبعض أعمال التجديد المخصصة. وفي الوقت الراهن، انخفضت قيمة المباني بنسبة 95 في المائة، ولا يمكن تمديد مدة صلاحيتها مرة أخرى.

84 - وفي آب/أغسطس 2022، أجرت إدارة شؤون السلامة والأمن تقييما تقنيا في اللجنة سلطت فيه الضوء على الحاجة الملحة إلى إجراء بعض التحديثات لغرض الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل، وذلك لأن اللجنة لديها أدنى مستوى امتثال من بين مراكز العمل الثمانية الرئيسية.

85 - وقد أبرز التقييم الذي أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن الحاجة الملحة إلى إنجاز ما يلي:

(أ) المرحلة الأولية لتعزيز محيط المجمع البالغ طوله 1,6 كيلومتر؛

(ب) إصلاح بوابة المدخل الرئيسية للمجمع (البوابة الشرقية) من أجل الفصل بين دخول المشاة ودخول المركبات والامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل؛

(ج) تجديد مختلف الهياكل المجاورة للمحيط لأجل تعزيز الحماية بميزات حديثة، منها تركيب حاجز/سقف حماية في مناطق مختارة من المجمع للتخفيف من المخاطر المتعلقة بمدى الرؤية؛

(د) أعمال التحديث الأولية للوقاية من المقذوفات وتحصين الهياكل على نطاق ردهات المباني والممرات بالمجمع كله، التي لا تمتثل حاليا إلى المعايير الأمنية الدنيا للعمل؛

(هـ) تحديث الهياكل الأساسية والأنظمة والشبكات التي تدعم عملية السلامة والأمن، والتي ستتطلب تحقيق تكامل شامل واسع النطاق بين التشييد والهندسة ومد الكابلات والطاقة من جهة، وبين إنجاز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة أخرى.

86 - ونظرا لحجم مشروع التجديد، أدرج الأمين العام في تقريره السابق طلبا من أجل تمويل الاستعانة بخدمات شركة استشارية تقنية تساعد اللجنة لكي تضع في عام 2024 مخططا عاما معماريا وهندسيا شاملا، يلزم لصياغة مقترح مشروع متكامل يتم عرضه على الجمعية العامة (A/77/519، الفقرة 103). وقد أرجأت الجمعية العامة البت في التقرير.

87 - وفي إطار الاستمرار في إنجاز التحسينات المتعلقة بالأمن، التي أُقرّ تنفيذها في عام 2023 بموجب الباب 33 من الميزانية البرنامجية المقترحة، أدرج الأمين العام طلبا آخر في مقترح الميزانية البرنامجية لعام 2024 (A/78/6 (Sect.33)) بمبلغ إجمالي قدره 3,7 مليون دولار. ففي عام 2024، سيساعد هذا الاعتماد على المضي قدما بالمرحلة الأولى من التحسينات المتصلة بالسلامة والأمن (المنطقة

المحيطة والبوابات وما يتصل بهما من معدات وهياكل أساسية)، وعلى مواصلة التجديد المرحلي المتعدد السنوات لمبنى اللجنة القديم بياوندي، الذي يضم المكتب الإقليمي للجنة في غرب أفريقيا، وعلى إجراء دراسة أولية لوضع المخطط العام. وهذه المقترحات شروط مسبقة لتنفيذ المشاريع المخصصة للجنة والمحدَّدة في هذا التقرير.

88 - وفي ظل غياب التمويلات اللازمة لوضع المخطط العام، استمر العمل داخليا في عام 2023 على وضع مصفوفة تخطيط متكاملة للمشاريع، تدمج سلسلة التجديدات الهيكلية والترقيات التحديثية المطلوبة لمختلف المباني والمرافق والهياكل الأساسية، وذلك من أجل تحويل المجمع إلى بيئة عمل حديثة، يتوفر فيها التصميم الهندسي والمعماري الحديث ومعايير الإقامة والرفاهية المعززة وقدرات السلامة والأمن القوية، وأيضا من أجل زيادة تعزيز إمكانية الدخول للجميع وتحسين ميزات الاستدامة على نطاق كافة مباني اللجنة ومرافقها وممراتها وما يتبعها من عمليات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

89 - وسيكون نطاق الاستثمارات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا متمثلا في ما يلي: (أ) تجديد المباني والمرافق، (ب) تحسين السلامة والأمن، (ج) تعزيز الاستدامة والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في كل المباني والعمليات، (د) تحديث نظم خدمات المؤتمرات، (هـ) تحسين الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز التوصيلية والقدرة على الصمود. وقد تم في هذا الإطار تحديد أكثر من 800 مشروع.

90 - وتتعلق الاحتياجات الأكثر إلحاحا بالسلامة والأمن. فقد تم تحديد ما مجموعه 265 مشروعا لإدخال تحسينات تدريجية على مدى فترة تسع سنوات؛ وهذه المدة، الأطول مقارنة بمراكز العمل الأخرى، يُوجبها الاعتماد على تجديد المباني الذي ينبغي أن يسبق تنفيذ بعض المشاريع. وستكون هناك حاجة إلى مبلغ إجمالي قدره 66,3 مليون دولار خلال الفترة من 2026 إلى 2031، وإلى مبلغ إضافي قدره 19,8 مليون دولار خلال الفترة من 2032 إلى 2034؛ وترد في الجدول 5 التفاصيل بحسب كل فئة من فئات المشاريع.

الجدول 5

تعزيز نظم السلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2026-2034) (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المشروع	*المبلغ*[أ]
تعزيز المنطقة المحيطة والبوابات	10,0
التعزيزات الهيكلية والتحسينات في السلامة والأمن في كل المباني (الغرف الآمنة، الردهات، والوقاية من المقذوفات)	48,0
تعزيز النظم الأمنية في الممرات والهياكل الفرعية	4,1
الخاصيات الأمنية بمنطقتين مخصصتين لوقوف السيارات	18,0
تكامل غرفة التحكم في السلامة والأمن ومركز العمليات	4,0
تعزيز نظم السلامة والأمن في المكاتب الإقليمية	2,0
المجموع	**86,1**

(أ) دون حساب اعتمادات إدارة المشروع وتصاعد التكاليف واحتياطي الطوارئ.

91 - ولدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا احتياجات كبيرة في مجال تحسين أو تحديث الهياكل الأساسية والنظم والمعدات المتعلقة بعقد المؤتمرات. وفيما العمل جار بالفعل على تجديد قاعة أفريقيا، الذي من المتوقع أن يكتمل بحلول حزيران/يونيه 2025، توجد لدى اللجنة 23 غرفة بمركز المؤتمرات تقدم خدمات عقد المؤتمرات (قاعتان للجلسات العامة، و 6 غرف اجتماعات كبيرة، و 15 غرفة اجتماعات أصغر) و 9 غرف اجتماعات بمبنى النيجر. وبحسب التقديرات المتحفظة، من المرجح أن تكلف التحسينات أكثر من 25 مليون دولار. غير أنه لا ينبغي إجراء هذه التحسينات إلا بعد التوحيد القياسي الذي سيتم إنشاؤه لنظامي عقد المؤتمرات في المقر وفي نيروبي. كما أنّ هذه التحسينات مرتبطة بتحسينات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تساعد على عقد المؤتمرات. وبدورها، ترتبط عمليات تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الكابلات والشبكات، بتجديد المباني التي يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا الاتجاه الاستراتيجي الذي أرسته استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظرا لعدد المباني وحجمها، يتعين التخطيط بعناية لتحسينات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي من المرجح أن تكون كبيرة. ويتعين أيضا تحديث أحد مراكز للبيانات الموجود في مبنى النيجر، وتحديث معدات وشبكات الهياكل الأساسية داخل المكاتب الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. أما عملية التحسين في المكاتب الإقليمية فهي تُقدَّر بحوالي مليوني دولار، ويمكن القيام بها دون انتظار التحسينات الشاملة التي ستُنفَّذ في أديس أبابا.

92 - وأهم أعمال التجديد في مجمع أديس أبابا ستكون في معظمها تلك المتعلقة بالمباني والمرافق. ومن المرجح أن تكون أكبر قيمة لأعمال التجديد هي مبنى النيجر، ثم مبنى الكونغو، فمركز مؤتمرات الأمم المتحدة، ومبنى ليمبوبو والنيل المشترك، ومبنى زامبيسي. بالإضافة إلى ذلك، سوف يتعين تحسين الهياكل الأساسية بجميع المباني والمرافق من أجل توفير التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وإدارة الطاقة والمياه والنفايات.

93 - والأهم من ذلك هو ضرورة أن يكون تجديد المباني داخل مجمع أديس أبابا مسبوقا بتشييد مبنى جديد يُستخدم في البداية كمكان عمل مؤقت خلال عمليات التجديد التدريجي للمباني الأخرى، ثم في نهاية المطاف كمبنى مكتبي إضافي من أجل سدّ النقص في حيز المكاتب اللازم لتعزيز وجود منظومة الأمم المتحدة داخل مجمع واحد، يتوفر فيه قدر أكبر من الأمن ومن فرص الوصول إلى العيادات وغيرها من المرافق.

94 - ونظرا لحجم وتعقيد مشاريع التجديد التي تضطلع بها اللجنة، وبسبب ترابط هذه المشاريع، يجب أن يستند مشروع التجديد في مجمع أديس أبابا إلى مخطط عام معماري وهندسي سليم. فكلما تم الإسراع بتطوير هذا المخطط، كان ذلك أفضل، لأنّ مجمع اللجنة هو بالفعل في حالة سيئة للغاية. والتأخيرات في هذا المشروع لن تزيد فقط من خطر حدوث اضطرابات تشغيلية، بل سوف تؤدي، وهو الأهم من ذلك، إلى ارتفاع تكاليف المشروع بسبب تصاعد التكاليف الناجمة عن التضخم. وسوف يتطلب المشروع أيضا، بسبب تعقيده، إدارة قوية وأفرقة مكرسة لإدارته بما يضمن تحديد المخاطر والتخفيف منها بشكل استباقي على مدى فترة تتراوح بين ثماني وتسع سنوات. وقد يتم توسيع فريق إدارة مشروع قاعة أفريقيا، حسب الاقتضاء، من أجل توفير هذه القدرة. أما الصعوبات التي قد تظهر خلال تجديد قاعة أفريقيا فمن شأنها أن توفر دروسا قيمة لإدارة هذا المشروع.

95 - وعملية تجديد المباني والمرافق، وكذا نُظم عقد المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي، بمجرد وضع المخطط العام، أن تُقدَّم إلى الجمعية العامة كتقرير قائم بذاته، وذلك لأنّها كبيرة الحجم.

وعناصر السلامة والأمن التي لا ترتبط مباشرة بالمباني ينبغي أن تُنفّذ بشكل متزامن نظرا لإلحاحها، وأن تُدمج ضمن مشروع التجديد الرئيسي حال الموافقة عليه من قبل الجمعية العامة.

هاء - أعمال التجديد في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بالقدس

96 - كما لوحظ في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.33))، تم في أوائل عام 2023 إجراء تقييم لحالة مجمع الأمم المتحدة في القدس البالغ من العمر 75 عاما. وأشار التقييم إلى وجود تآكل هائل في الهياكل وتقادم كبير في البنى التحتية والمعدات على نطاق المجمع، مما يتسبب في مخاطر على السلامة ويهيئ بيئة عمل دون المستوى الأمثل بالنسبة للموظفين وللعمليات، وذلك بسبب القيود المفروضة على المرونة والفعالية من حيث التكلفة والاستدامة.

97 - وقد أنشئ المجمع في عام 1948، لينمو بعد ذلك خلال ستينيات القرن العشرين ضمن إطار نهج البناء المؤقت ومن خلال مراكمة الهياكل الخفيفة المقامة على طراز المخيمات، وذلك من دون مخطط معماري عام يرشد التقسيمات الأرضية والبنية التحتية. ولذلك، يحتوي المجمع، الذي تبلغ مساحته 7 هكتارات ومحيطه 1,4 كيلومتر، على 40 من الهياكل الخفيفة والبدائية ذات البناءات المختلفة، المنتشرة بشكل عشوائي على هذه المساحة.

98 - ونتيجة لذلك، تراكمت أوجه القصور النظامية التالية:

(أ) التقسيم غير الفعال للمناطق، مع تتناثر الهياكل وتقادمها، بما يؤدي إلى عملية غير قابلة للاستدامة (تسرب المياه، وارتفاع مستوى الاستهلاك)؛

(ب) شبكات الهياكل الأساسية المجهدة (البالغ طولها 350 6 مترا) تزيد من الحد من إمدادات المياه، وهو ما يمثل خطرا على السلامة من الحرائق، لا سيما وأن مساحة نسبتها 55 في المائة من المجمع (000 38 متر مربع) هي عبارة عن مناطق غابية/عشبية، تمثل امتدادا للمناطق الغابية المحيطة؛

(ج) الهشاشة إزاء مخاطر الزلازل، بالإضافة إلى التآكل الهيكلي الواسع النطاق؛

(د) وجود مبنى مكتبي لا يزال شاغرا منذ عام 2018 بسبب تدهور هياكله، وهناك أيضا مبنيان ملحقان يعتبران غير آمنين، لكنهما يأويان مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية؛

(هـ) ندرة الحيز الوظيفي، حيث مازال الموظفون يعملون داخل حاويات، على الرغم من انتشار الهياكل؛

(و) هناك أنشطة صناعية وورش تشترك في الموقع مع مباني المكاتب، وتزيد من مخاطر السلامة (كالحرائق؛ والضوضاء، والتلوث، واحتمالات وقوع الانفجارات)؛

(ز) عدم وجود مدخل منفصل إلى المجمع له تأثير سلبي على التنقل وتدفق حركة المرور؛

(ح) قلة التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة (55 في المائة من المباني ليس بها تسهيلات، و 18 في المائة لديها تسهيلات فقط في الطابق الأرضي)؛

(ط) لا وجود لميزات الاستدامة (غياب العوازل والمصادر المتجددة)؛

(ي) عدم الامتثال لقانون البناء المحلي وللمعايير المهنية ومعايير السلامة بالنسبة للموظفين (مخاطر الزلازل والحرائق والانهيارات؛ ووجود مخبأ غير ممتثل للمعايير يفتقر إلى إمدادات الهواء المباشرة).

99 - ويلزم إجراء تجديد شامل لمجمع الأمم المتحدة في القدس، وذلك من أجل التصدي لمخاطر السلامة وتهيئة بيئة عمل ذات قدرات حديثة من حيث المرونة، والإنتاجية، والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، والاستدامة. وسينطوي هذا التجديد على ما يلي:

(أ) إعادة تقسيم منطقة المجمع لتحسين توزيع المساحة على عدد أقل من المباني العالية الجودة ذات المعايير الحديثة (المتعلقة بالسلامة وهندسة بيئة العمل والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة) وذلك كشرط مسبق للمبادرات الأخرى؛

(ب) توحيد الأنشطة الصناعية داخل المنطقة الشمالية الشرقية من المجمع لإزالة الأخطار على الصحة والسلامة، وكذلك لتحقيق مكاسب في الكفاءة من حيث الحيز والطاقة (توحيد ورش العمل والتخزين ومحطة الوقود)؛

(ج) تعزيز المرونة الهيكلية للمباني والهياكل بكامل المجمع بغية معالجة التدهور العام والوقاية من الانهيارات والتخفيف من مخاطر الزلازل؛

(د) تشييد مبنى مكتبي أخضر جديد (قائم على التصميم البيئي وعلى المواد الذكية الموفرة للطاقة) بمعدات حديثة في المكان الذي توجد به الآن ثلاثة هياكل قديمة، وذلك من أجل إقامة منشأة عمل حديثة جديدة '1' ذات تصميم ومواد متوافقة مع مستوى الرؤية الحالي (طابقان) ومع مظهر البناء "الحجري في القدس"، كما هو الحال فعلا بالنسبة للمبنيين رقم 1 ورقم 3 التاريخيين، '2' وتكون بمثابة مكان عمل مؤقت خلال أعمال تجديد المباني الأخرى، '3' وبمثابة مساحة عمل جديدة للموظفين وللمكاتب الموجودة الآن داخل الحاويات والهياكل الخفيفة التي سيتم هدمها، بعد تجدد المباني الأخرى؛

(هـ) الحد من بصمة أعمال التشييد، على الرغم من المبنى الجديد، وذلك من خلال هدم مختلف الهياكل المتحللة والمتقادمة (على سبيل المثال، المباني رقم 6 ورقم 3-أ ورقم 3-ب ورقم 9 ورقم 33) وتوسيع المساحات الخضراء والمساحات الغابية بالأشجار والنباتات الأصلية؛

(و) تعزيز الوضع من حيث السلامة والأمن بالمجمع، وذلك من خلال (أ) إعادة فتح البوابة الشمالية المغلقة حاليا حتى يتسنى الفصل بين عمليات الدخول، وتخفيف الازدحام المروري ومواقف السيارات، وكذلك إنشاء طريق إخلاء ثانوي، (ب) وتشييد غرف آمنة ومخابئ مطابقة لقانون البناء في جميع أنحاء المجمع، (ج) وتحديث مجمل البنية التحتية والمعدات والأنظمة الخاصة بالسلامة والأمن؛

(ز) تحديث مرافق المجمع وبيئات العمل داخل كل المباني (الأثاث والمعدات وهندسة بيئة العمل من حيث الضوء وتدفق الهواء)؛

(ح) إعمال إمكانية الدخول للجميع (المباني والمرافق والممرات وما إلى ذلك)؛

(ط) تنفيذ خطة في مجال الاستدامة: التخلص من النفايات وإعادة تدويرها؛ وتحقيق كفاءة الطاقة (استخدام الطاقة الكهروضوئية، والصمامات الثنائية الباعثة للضوء، ومحطة لإعادة الشحن الكهربائي بغية الانتقال بالأسطول تدريجيا إلى النظام الهجين)؛ وكفاءة المياه (استخدام المراحيض والحنفيات العاملة

بالدفع المائي المنخفض؛ وتركيب أنظمة الصرف لمنع الفيضانات؛ وبناء الأرصفة والبنى التحتية النفّاذة من أجل الاستفادة من مياه الأمطار في الري).

100 - وعلى ضوء التقييم الذي أُجري في عام 2023، تم تحديد 28 مشروعا لتنفيذ أعمال التجديد. ويرد في الجدول 6 التقدير الأولي الذي يستند إلى أعمال تفصيلية. واستنادا إلى التبعيات داخل هذه المشاريع وفيما بينها، يرد في الجدول أيضا جدول زمني توضيحي مع توزيع للتكاليف. وسيكون هناك، إذا لزم الأمر، مجال لضغط الجدول الزمني، وذلك بالأخص من أجل تقليل التكاليف المرتبطة بأفرقة التنفيذ وبتصاعد النفقات الناجمة عن التضخم، وما إلى ذلك.

الجدول 6

الاحتياجات من الموارد، مع توزيع زمني توضيحي، لأجل تجديد مجمع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في القدس

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المشروع	***المجموع***[أ]	*السنة 1*	*السنة 2*	*السنة 3*	*السنة 4*	*السنة 5*	*السنة 6*	*السنة 7*	*السنة 8*
إعادة التقسيم والهدم وإعادة البناء وتنسيق البيئة الخارجية	7,1	0,1	1,4	1,1	0,9	1,1	1,2	1,0	0,2
استبدال البنية التحتية والشبكات وتحديث المعدات	16,9	2,0	4,9	0,7		0,7	6,3	2,2	0,2
التحصين من الزلازل والتعزيزات الهيكلية بكافة أنحاء المجمع	6,3			4,4	1,6	0,3			
التحسينات المتعلقة بالسلامة والأمن	9,2	0,4	0,3	2,1		1,2	2,2	2,6	0,4
مبنى المكاتب الجديد	20,7		0,3	0,4	7,0	10,3	2,8		
فريق تنفيذ المشروع	11,4	2,3	1,8	1,4	1,4	1,3	1,4	1,0	0,7
المجموع	**71,6**	**4,8**	**8,7**	**10,1**	**10,9**	**14,9**	**13,9**	**6,8**	**1,5**

(أ) دون حساب اعتمادَي تصاعد التكاليف واحتياطي الطوارئ.

101 - واستنادا إلى التقييم الذي أُجري في عام 2023، تم في إطار الباب 33 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.33)) تقديم طلب للحصول على مبلغ إجمالي قدره 0,5 مليون دولار من أجل تمويل مجموعة أولية من الإصلاحات (بمبلغ 0,3 مليون دولار) ومن أجل التكليف بإجراء مسح تقني لتقييم مدى تأثر المجمع بالمخاطر الزلزالية (بمبلغ 0,2 مليون دولار). ويعد تقييم قابلية التعرض لمخاطر الزلازل شرطا أساسيا لتنفيذ الأنشطة الأساسية ضمن إطار المشروع.

رابعا - تمويل الاستثمارات الرأسمالية

102 - أكد الأمين العام، في تقريره عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/393)، المعايير التي تضبط المشاريع التي تقدم إلى الجمعية العامة بوصفها مشاريع قائمة بذاتها، وأفاد بأنّ المشاريع الأخرى، الأصغر نطاقا، سوف تُدرَج ضمن الباب 33 لتمويل الإصلاحات والتجديدات والتحسينات الدورية اللازمة

للحفاظ على مباني الأمم المتحدة ومرافقها ومعداتها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وذلك من حيث الصلاحية للإيواء والقدرة على تسيير العمليات والأمن، فضلا عن سلامة الموظفين. وعلى وجه التحديد، وكما جاء في هذا التقرير، أكّدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الجدول 1 بتقريرها ذي الصلة عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق أنّ العوامل التالية اللازمة لصياغة مقترح مشروع قائم بذاته: الحجم، والتكلفة، والمدة، والتعقيد، ونوع التشييد، ومستوى الرقابة المطلوبة، فضلا عن المخاطر المرتبطة بالمشروع.

103 - وكما ذُكر أعلاه، يكمن الهدف من برنامج عمل التخطيط للاستثمارات الرأسمالية، المضطلع به منذ عام 2022، في تعزيز العملية لأجل ضمان الضبط المنهجي والشامل لمتطلبات الاستثمار حسب المنطقة والموقع وضمن جدول زمني متوسط إلى طويل الأجل، والعمل بثبات على استخلاص جداول تنفيذ ذات تقديرات موثوقة؛ ويهدف برنامج العمل أيضا إلى وضع ترتيب مستصوب لتتابع المشاريع على أساس المخاطر والآثار المترتبة على التكاليف، وغيرها من المعايير، حتى تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار بشأن نطاق وجدول المشاريع الاستثمارية المؤدية إلى تمويل مستقر يمكن التنبؤ به، وذلك بمراعاة التوجيهات الواردة في قرارها 72/262.

104 - ويقدم المرفق جدولا توضيحيا للاحتياجات المالية المتوقعة خلال الفترة 2024-2031، التي ذُكر في الحاشية (ب) بالجدول 2 أنّها قد مُددت في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حتى عام 2034، يجمع بين الاحتياجات المتوقعة لإنجاز مشاريع البناء الرئيسية الستة الجارية، والقيمة المتوقعة للميزانيات التي ستُرصد تحت الباب 33 حتى عام 2034، فضلا عن الاحتياجات المقدرة لتمويل تنفيذ مشاريع الاستثمار الرأسمالي الواردة في هذا التقرير.

105 - وتوقعات النفقات التراكمية لعام 2023، التي تجمع مشاريع البناء كلها والميزانية المعتمدة تحت الباب 33، يبلغ مجموعها 163,3 مليون دولار. ويمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى 202,3 مليون دولار في عام 2024، و 223 مليون دولار في عام 2025، لينخفض إلى 215,3 مليون دولار في عام 2026 وذلك لأنّ العديد من مشاريع البناء الجارية سيتم الانتهاء منها خلال الفترة 2024-2025. ثم سينخفض الرقم أكثر إلى 190,8 مليون دولار في عام 2027، و 141,8 مليون دولار في عام 2028، و 100,3 مليون دولار في عام 2029، و 88,4 مليون دولار في عام 2030، ثم 78,6 مليون دولار في عام 2031.

106 - وإدراج مشاريع الاستثمار الرأسمالي الجديدة المحددة في هذا التقرير ضمن الفترة 2026-2034 من شأنه أن يجعل مستوى متطلبات التمويل التراكمية لفترة السنوات التسع تلك يظل إلى حد كبير عند مستوى مماثل لمستويات التمويل المسجلة خلال الفترة 2023-2025، وهو ما سيتيح سيناريو تخطيط مالي طويل الأجل مستقر وقابل للتنبؤ به. وباستثناء تجديد مجمع أديس أبابا ومجمع الأمم المتحدة في القدس، يمكن تقديم المشاريع الأخرى ضمن إطار الباب 33، لا سيما إذا تم تنفيذها مرحليا على مدى فترة طويلة من أجل الحفاظ على مستوى استثمار مستقر تحت الباب 33.

107 - وسترحب الأمانة العامة بأي توجيهات من الجمعية العامة بشأن القيام مستقبلا بتقديم الاحتياجات من الموارد لفائدة هذه المشاريع الاستثمارية.

خامسا - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

108 - **يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.**

المرفق

جدول توضيحي للاحتياجات المالية المتوقعة خلال الفترة 2024-2031

الاستثمارات الرأسمالية/مشاريع البناء

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البند	*المشاريع القائمة*	*المجموع*	*2024*	*2025*	*2026*	*2027*	*2028*	*2029*	*2030*	*2031*
1 -	الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، جنيف	300,4	95,7	145,1	58,3	1,3	–	–	–	–
2 -	مشروع نيروبي، المباني A إلى J	23,7	22,7	1,0	–	–	–	–	–	–
3 -	مركز المؤتمرات ضمن مشروع نيروبي	258,8	13,1	25,6	62,8	92,0	49,1	15,1	1,1	
4 -	مشروع المبنى الشمالي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	12,0	12,0	–	–	–	–	–	–	–
5 -	مشروع التحصين من الزلازل باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	6,8	6,8	–	–	–	–	–	–	–
6 -	مشروع قاعة أفريقيا باللجنة الاقتصادية لأفريقيا	21,5	21,2	0,3	–	–	–	–	–	–
7 -	الباب 33 من الميزانية العادية، بما في ذلك سداد قروض الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (بالإضافة إلى مشاريع البناء الكبرى)[أ]	307,4	31,0	31,0	40,9	40,9	40,9	40,9	40,9	40,9
	المجموع الفرعي	**930,6**	**202,5**	**203,0**	**162,0**	**134,2**	**90,0**	**56,0**	**42,0**	**40,9**

البند	*المشاريع الجديدة (الاستثمارات الرأسمالية)*		*السنة 1*	*السنة 2*	*السنة 3*	*السنة 4*	*السنة 5*	*السنة 6*	*السنة 7*
8 -	تحديث خدمات عقد المؤتمرات وتوحيدها	71,6	–	20,0	28,5	19,2	3,9	–	–	–
9 -	السلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا[ب]	66,3	–	–	7,6	10,2	12,5	13,5	12,0	10,5
10 -	أعمال التجديد باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	64,6	–	–	2,4	7,4	13,5	16,5	15,8	9,0
11 -	تحديث خدمات السلامة والأمن على المستوى العالمي (باستثناء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)[ج]	44,0	–	–	10,0	11,1	11,7	3,4	3,7	4,1

المشاريع الجديدة (الاستثمارات الرأسمالية)			*السنة 1*	*السنة 2*	*السنة 3*	*السنة 4*	*السنة 5*	*السنة 6*	*السنة 7*
12 - أعمال التجديد بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة[ب]	63,4	–	–	4,8	8,7	10,2	10,9	14,9	13,9
المجموع الفرعي	**309,9**	**–**	**20,0**	**53,3**	**56,6**	**51,8**	**44,3**	**46,4**	**37,5**
المجموع	**1 240,5**	**202,5**	**223,0**	**215,3**	**190,8**	**141,8**	**100,3**	**88,4**	**78,4**

(أ) (1) يتضمن الباب 33 من الميزانية العادية اعتمادا لسداد قرضين من حكومة سويسرا، كالآتي:

’1‘ مبلغ 125,1 مليون فرنك سويسري مستحق على 50 قسطا سنويا بمبلغ 2,5 مليون فرنك سويسري لكل قسط. وقد تم دفع القسط الأول في عام 2021؛

’2‘ مبلغ 274,9 مليون فرنك سويسري مستحق على 30 قسطا سنويا بقيمة 9,2 مليون فرنك سويسري لكل قسط. وستكون الدفعة الأولى مستحقة في عام 2026 وفقا للتعديل المدخل على الاتفاق الأصلي (الذي من المتوقع توقيعه في الربع الأول من عام 2024).

(2) لأغراض إرشادية، الإسقاطات الواردة في إطار الباب 33 من الميزانية العادية تفترض وجود موارد بنفس المستوى المقترح لعام 2024، قبل إعادة تقدير التكاليف. وابتداء من عام 2026، ستزداد التوقعات لتشمل أقساط سداد القرض الثاني من حكومة سويسرا (انظر البند ’2‘ أعلاه).

(3) أرقام أقساط القرضين الممنوحين من سويسرا تم تحويلها من الفرنك السويسري إلى دولارات الولايات المتحدة باستخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة اعتبارا من عام 2023 (0,9272).

المبلغ الإجمالي وقدره 66,3 مليون دولار لا يشمل مبلغ 19,8 مليون دولار من الاحتياجات للفترة 2032-2034، الوارد تفصيلها في الفقرة 90 من هذا التقرير.

الموارد اللازمة لتحديثات خدمات السلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترد في البندين 9 و 10 من هذا المرفق.

المبلغ الإجمالي وقدره 63,4 مليون دولار لا يشمل مبلغ 8,3 مليون دولار من الاحتياجات للسنتين الأخيرتين من تنفيذ المشروع (انظر الجدول 6).

(ب) المبلغ الإجمالي وقدره 66,3 مليون دولار لا يشمل مبلغ 19,8 مليون دولار من الاحتياجات للفترة 2032-2034، الوارد تفصيلها في الفقرة 90 من هذا التقرير.

(ج) الموارد اللازمة لتحديثات خدمات السلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترد في البندين 9 و10 من هذا المرفق.

(د) المبلغ الإجمالي وقدره 63,4 مليون دولار لا يشمل مبلغ 8,3 مليون دولار من الاحتياجات للسنتين الأخيرتين من تنفيذ المشروع (انظر الجدول 6).